صفحات جديدة من التاريخ الإسلامي

الأصول التاريخية للمسلمين في البلقان

د. تهاني شوقي عبد الرحمن

دار العالم العربي
DAR AL-AALAM AL-ARABI

دار العالم العربي

٢ شارع امتداد رمسيس (١) ـ مدينة نصر ـ القاهرة

تليفاكس: ٢٤٠٢٤٦١٢ ـ ٢٤٠٥١٤٩٨

e. mail: af _ madkour @ yahoo . com

الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م/ ١٤٣١ هـ

رقم الإيداع: ٢٢٤٨٩ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولي: ٩ـ٠١٧ـ٤٩٥ـ٩٧٧ـ٩٧٨

الفهرس

مقدمـة

تزامن إعداد هذه الدراسة عن الأصول التاريخية للمسلمين فى البلقـان مع فترة حاسمة من تاريخها إثر تداعى النظام الشيوعى العالمى، وتفكك دولة يوغسلافيا تبعًا لـذلك، واتجاه ولاياتها نحـو الاستقلال وتعزيـز القوميات.

وهكذا جاء طرح هذه الدراسة للإمساك بـداءةً بالخيط الرفيـع الـذى يربط تاريخ منطقة البلقان منذ الفتح العثمانى لها فى القرن الرابع عشر بعد سقوط القسطنطينية ـ عاصمة الإمبراطورية البيزنطية ـ وخضوع الولايات المسيحية تباعًا للنفوذ العثمانى، حتى بداية تراجع هـذا النفـوذ. وقد اختلف توجه كل منطقة بها نحـو الحكام الجدد نظرًا لأن منطقـة البلقان تعتبر صورة فريدة لتداخل القوميات والعرقيات والـديانات المختلفة، ليس من الناحية الدينية فقط، بل من الناحية السياسية أيضًا.

ومنذ وجود الإمبراطورية البيزنطيـة، كانـت تلـك القوميـات تتلقـى الدعم والتأييد المادى والمعنوى مـن الـدول الأوربيـة الكبرى، فكـان

الكروات يتطلعون إلى إمبراطورية النمسا والمجر الكاثوليكية، وكان سلاف الصرب يتلقون الدعم من الإمبراطورية الروسية التى كانت تعتبر نفسها حامية الأرثوذكس ووارثة النفوذ البيزنطى فى العالم.. وهناك قسم آخر كان يحرص على تجنب الانضمام إلى الكنيستين الشرقية والغربية رغم الضغوط والإغراءات، وهم البجناق ـ أو البشناق ـ أهل البوسنة والهرسك الذين يدينون بعقيدة البوجومالية التى ترفض تأليه المسيح أو عبادة الصليب وغيرها من المعتقدات المسيحية، وتقترب من الدين الإسلامى نتيجة أصولهم التاريخية فى أراضى الفولجا.

وكانت ولاية الصرب من أقوى ولايات الإمبراطورية البيزنطية، وتوسعت بالتعدى على جيرانها، مترسمةً نهج بيزنطة الثقافى والسياسى. ومن جماع هذا، جاء تأثر هذه المناطق بالنظام العثمانى العسكرى بعد حقبة حكم السلاطين العظام، وإن استمرت الدولة فى المحافظة على حدودها التى تشمل البلقان وشبه جزيرة المورة وبسارابيا والقرم، كما ضمت معظم المجر والنمسا. وحرص السلاطين العثمانيون على إرسال أخبار فتوحهم وانتصاراتهم العسكرية فى أوروبا إلى حكام العالم الإسلامى لاكتساب مكانة معنوية رفيعة، كما استند السلاطين فى إضفاء الشرعية على أحكامهم إلى فتاوى علماء الدين والمشايخ الذين تمتعوا بمركز متميز فى الدولة الإسلامية.

ونَخْلُصُ من دراسة أحوال الشعوب المسيحية تحت الحكم العثمانى إلى

أنهم وجدوا إمكانية تحرك كبير، حتى إنهم فضلوا حكم العثمانيين على حكم النظام الأوروبى الإقطاعى الذى كان يمتلك فيه الإقطاعىُّ الأرضَ ومن عليها من البشر، بعكس النظام الإقطاعى العثمانى الذى كان طَرَفَا الإقطاع فيه يخضعان للحكم المركزى فى العاصمة إستانبول على قدم المساواة، وكان صاحب الإقطاع دائمًا مشغولًا فى الفتوح العسكرية أغلب العام، تاركًا إدارة إقطاعيته إلى سكانها، وهو ما خلق لديهم إحساسًا بالذاتية. هذا إضافةً إلى أن نظام العَثْمَنَة لم يفرق بين رعايا الدولة إلا فى مدى كفايتهم والتزامهم بأحكام الدولة، ولم يكن العِرْق حائلًا دون وصول العثمانى إلى أعلى مراكز الدولة، فنجد منهم من وصل إلى منصب القيادة العسكرية، بل إلى الصدارة العظمى أيضًا.

وقد بدأت معاناة الدولة العثمانية من بعض رعاياها المسيحيين إثر انتهاء الحروب الدينية فى أوروبا ونهاية فترة التنافس الأسرى بين ملوكها، كأسرتى «الفالوا» فى فرنسا و«الهابسبرج» فى النمسا والمجر، وكذلك بعد بداية عصر النهضة الصناعية.

وأخذت النمسا على عاتقها مهمة منازعة الدولة العثمانية ـ رغم المعاهدات المعقودة بينهما ـ لوجود حدود مشتركة، وكذلك لتداخل القوميات، إضافةً إلى سابق وضعها كحليفة للكروات الكاثوليك.. كما تبنت روسيا التى تَقَوَّتْ عسكريًّا مع بداية القرن التاسع عشر وخرجت من دائرة كونها دولة شبه آسيوية إلى دولة تنتمى إلى القارة الأوروبية،

فاتجهت إلى معاداة الدولة العثمانية بعد أن نجحت فى الحصول على أول معاهدة رسمية بحقها فى حماية أرثوذكس الدولة، وإن سعت أيضًا إلى حق السدانة على الأماكن المقدسة المسيحية فى فلسطين، هذا إلى جانب تطلعها الدائم للوصول إلى المضايق العثمانية، والدخول فى المياه الدفيئة بالبحر المتوسط.

وكان اتجاه روسيا ذاك مدعاةً لتوجس بريطانيا خشيةَ منافسة روسيا فى مناطق نفوذها البحرية، وكذلك فرنسا التى كانت تدّعى حقًّا قديمًا فى السدانة على الأماكن الدينية فى فلسطين منذ الحروب الصليبية.

ولما كانت الدولة العثمانية القوية تهيمن على الطرق البحرية، وتتحكم فى الموارد الاقتصادية للشعوب المسيحية، فقد تكونت العصبة الصقلبية المسيحية بتأييد من البابوية فى روما، وكذلك من الصرب والجبل الأسود وجزر اليونان، وأيضًا من الموانئ الإيطالية التجارية؛ لشن هجمات عسكرية على الطرق البحرية للدولة العثمانية واستخلاص بعض الولايات المسيحية التابعة لها، وكانت ثورة اليونان رائدةً فى هذا الاتجاه حتى حصلت على حكمها الذاتى، الأمر الذى شجع بقية الولايات الأخرى على الثورة. وكان افتعال المذابح البشرية بين المسيحيين إحدى وسائلها لاستقطاب شعوب العالم المسيحى بدفع حكوماتهم للتدخل لصالحهم لدى الباب العالى، رغم اتجاه الأخير إلى الأخذ ببعض النظم الدستورية الحديثة فى حكمه، وإن كان على مضض!

وتمثل حرب القرم (1853 ـ 1856) بين الدولة العثمانية وروسيا صورة معبرة عن نوعية التنافس الأوروبى الدولى.. وذلك عندما اشتركت أساطيل كلٍّ من بريطانيا وفرنسا إلى جانب الأسطول العثمانى والأسطول المصرى ضد الإمبراطورية الروسية رغم وجود اتفاقيات بين بريطانيا وقيصر روسيا، ولكن خشية بريطانيا من التفوق الروسى الذى يستند إلى تأييد الصرب فى البلقان دفعها إلى تجاهل معاهداتها مع روسيا.. وإن حرصت بريطانيا على عدم القضاء التام على قوة روسيا البحرية لتستمر كقوة ضاربة تهدد الدولة العثمانية وتستنفد جهودها العسكرية. ويذكّرنا هذا الدور البريطانى بموقف الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين الميلادىّ عندما تدخلت بجانب دولة الكويت لتحطيم القوة العراقية الباغية فى معارك الخليج التآمرية، وإن أبقت على وجود حاكم العراق على رأس دولته ليبقى دائمًا سيفًا مُصْلَتًا على دول الخليج بما يتيح للولايات المتحدة أن تهيمن عليها سياسيًّا واقتصاديًّا، وكأن الزمن لم يغير أسلوب المستعمر رغم مرور قرن ونصف القرن!

وكانت معاهدة 1878 التى فُرضت على الدولة العثمانية بداية لمرحلة جديدة من التنافس الدولى، خاصة بعد ظهور ألمانيا الموحدة كقوة واعدة، إذ استقلت بمقتضاها الولايات المتحدة المسيحية، فحصلت بلغاريا على استقلالها، واستولت النمسا على البوسنة والهرسك، وخضع المسلمون الأتراك لأول مرة لحكم المسيحيين بعد أكثر من 500 عام على إنشاء

دولتهم. وفى الحرب البلقانية (1912 ـ 1913) قررت معاهدة بوخارست عام 1913 حصول رومانيا على إقليم دبروجة الذى كان فى حوزة بلغاريا، كما استولى الصرب على درواز وموناستر من بلغاريا اللتيْن سبق أن أخذتهما من الدولة العثمانية، وارتفع الستار عن مجموعة متشابكة من الاتجاهات الاستعمارية والخلافات العرقية والكبرياء القومى والسياسى بين شعوب المنطقة، وتخلت بريطانيا عن سياساتها التقليدية فى الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية، مما شكل خطرًا على مخططاتها المستقبلية المرجوة فى منطقة الشرق الأوسط. وهكذا استمرت المسألة الشرقية التى بدأت مع مؤتمر ڤيينا عام 1815.. ذلك المؤتمر الذى أنهى مكاسب «بونابرت» على القارة الأوروبية، واشتمل جدول أعماله على تصفية الإسلام فى أوروبا لتكون من بعدُ نهجًا فى السياسة الأوروبية.

وباشتعال الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، تبارى الحلفاء فى تفتيت أملاك الدولة المنهارة وتحديد من هم ورثة الرجل المريض. وجاءت بنود هدنة مودورس عام 1918 لتكريس أوضاع الحلفاء، ثم قامت معاهدة سيفر ـ أغسطس 1920 ـ برسم حدود الدولة بحيث لا تمتد إلى أبعد من الأناضول وجزء من تراقيا الشرقية والعاصمة إستانبول. وفى معاهدة لوزان ـ سنة 1924 ـ بين تركيا والحلفاء، تم تنازلها عن جميع ولاياتها المسيحية والعربية، وسمحت المعاهدة بهجرة الأتراك من البلقان، والمسيحيين من دولة تركيا الحديثة، وضاعت حقوق الأقليات المسلمة تحت الحكم المسيحى الجديد، خاصة بعد إعلان «أتاتورك» شعار "سلام

فى الداخل وسلام فى الخارج"، وتجاهل حقوق المسلمين والأتـراك لـدى حكوماتٍ ما زالت الضغائن وكراهية العثمانيين تملأ جوانحهم.

وقد تباينت سياسـات هـذه الـدول فى تـذويب الأقليـات المسلمة فى مجتمعاتها، سواء بالترغيب أو الترهيب، إلى حد القتل الجماعى أو التهجير بالقوة، أو بمحاربتهم فى أرزاقهم وأملاكهم ودفعهم إلى تغيير عقيـدتهم الدينية حتى يحصلوا على امتيازات الرعية. ولما فـشلوا فى إنهاء الوجـود المسلم لـديهم، سـعوا إلى حكومـة تركيـا لعقـد اتفاقيـات جديـدة لكـى يستبعدوا الأتراك والمسلمين جميعًا من البلقان، وعندما رفضت الأقليـات المسلمة ذلك، زاد تعسفهم. ولم يختلـف نظـام الحكـم فى البلقـان، سـواء النازى إثر الحرب العالمية الأولى، أو النظام الشيوعى بعد الحـرب العالميـة الثانية، وإن عمد الشيوعيون إلى الإعلان عن رفضهم كلَّ الأديان، ولكن التعصب كان عنيفًا ضد المسلمين بعكـس الأطـراف الأخـرى؛ إذ كـانوا يخشون غضب الدول الأوروبية وخوفها عـلى المسيحيين مـن الكـروات والصرب.

ومما يؤسَف له أن الشعوب الإسلامية آنَ ذاكَ كـان أغلبهـا يقـع تحـت أنظمة شـمولية تقـترب مـن الـشيوعية، فتجاهلـت معانـاة المـسلمين فى البلقان، إلا بعض أصواتٍ قد ارتفعت فى باكستان وتركيا لمنـاصرة إخـوة الدم، ولكنها لم تثمر نتيجة إيجابية.

وبعد انهيار الشيوعية العالمية، سعت ولايـات البلقـان إلى الاسـتقلال

الذاتى، وأيدتها الدول الأوروبية، حتى جاء إعلان البوسنة والهرسك لاستقلالها، فثارت النزاعات العنصرية القديمة، وتشابكت المصالح الدولية، وقام الصرب - الذين يضمون أملاك الدولة اليوغسلافية المنهارة وترسانة أسلحتها - بإحياء ما يعرف بصربيا الكبرى وإعلان الحرب على البوسنيين، ووقفت الدول الأوروبية عاجزة عن التدخل لوقف تعديات الصرب على مسلمى البوسنة والهرسك الذين يشكلون 45% من عدد السكان وبجانبهم بعض الكروات.

وتكونت عصبة أوروبية جديدة لا تختلف كثيرًا عن العصبة البلقانية المسيحية التى تصدت للدولة العثمانية فى القرن السابع عشر، وتم استرجاع الماضى - الذى يمتد إلى نهاية العصور الوسطى - وتطبيقه بأسلوب دولى حديث لاقتناص بقايا ممتلكات المسلمين والأتراك فى أوروبا.. بل للتصفية البشرية الكاملة لذلك العنصر!

الفصل الأول

الدولة العثمانية فى البلقان والدور الأوروبى الجديد

فجر الدولة العثمانية

ينتمى العثمانيون إلى الجنس الطورانى بوسط آسيا، وتوطنوا بين ظهرانى التركمان وفيما وراء بحر الخزر، كما توطن قسم منهم فى خازندار وفى أذربيجان وآران صوب قفقاسيا، وامتزجوا مع قبائل تركية أخرى[1] كانت مشتتة فى دويلات قبلية منذ القرن التاسع الميلادى حتى دخل إليهم الإسلام عندما اعتنقه شعب البلغار (الفولجا) إحدى الدويلات القديمة فى آسيا الوسطى. وتوالى انتشار الإسلام، فاعتنقه القرضانيون والسلاجقة والقز، ويذكر المؤرخون أن اسم «تورك» أطلق على الأتراك المكونين لشعوب الدويلات التى سميت بالكولوتورك، وكانت اللغة العربية سببًا فى نشر كلمة تورك باعتبار أن الأتراك كانت لهم علاقة قديمة مع العرب ترجع إلى ما قبل الإسلام.. ثم جاء الإسلام ليحدد هوية الأتراك[2].

ويمثل العثمانيون أحد بطون قبائل «قابى» التركية، وهى القبائل التى

(1) محمد فؤاد كوبريلى، قيام الدولة العثمانية، الألف كتاب الثانى 119، ص 11، 1993.

(2) أكمل الدين إحسان، مقال بعنوان «العثمانية الجديدة: إلى أين تتجه تركيا؟»، صحيفة الأهرام، العدد 6439.

نزحت إلى آسيا الصغرى فى الحقبة المعاصرة لدخول السلاجقة الأناضول وتفرقوا فى أماكن عديدة، حيث نجد الكثير من قرى الأناضول تحمل اسم قبيلة قابى فى شمال الأناضول وأذربيجان وصوشهرى، وفى أقاسيا وجوروم وكره ده بولى، وأيضًا فى أسكى شهر وجنوب الأناضول. وكان السلاجقة يهدفون من وراء توطين القبائل إلى تحطيم التساند القبلى عن طريق سياسة التفتيت، ثم توطينهم فى مناطق متفرقة؛ ولذلك فقد حملت العديد من القرى الأسماء ذاتها، مثل «قتق» و«افشار» و«بانيدر» و«بايات» وغيرها.

ولكن يتعين فى بداية بحث ظهور العثمانيين وأدوارهم المختلفة فى إنشاء إمبراطورية عظيمة الاتساع والتقدم، التعرض قليلًا لأوضاع السلاجقة فى الأناضول؛ إذ ساهمت فى مساندة جهود العثمانيين من الجوانب السياسية والاجتماعية، وكذلك فى منازلة البيزنطيين بمناطق الحدود، حيث كانت المواجهة مستمرة بين الطرفين، ولذلك أسسوا تشكيلات عسكرية مثل باقى حكام الحدود الأتراك، وقاموا بدور منفصل عن السلاجقة فى محاربة البيزنطيين. وكانت مناطق الحدود ـ سواء البرية أو البحرية ـ بمثابة درعٍ واقٍ للسلاجقة فى مختلف مراحل صراعهم مع البيزنطيين[1].

هذا، إضافةً إلى أن السلاجقة نجحوا فى الاستيلاء على أنطاليا

(1) محمد فؤاد كوبريلى، مرجع سابق، ص 120.

وسينوب، وأصبح لهم منفذان تجاريان هامان على البحر المتوسط والبحر الأسود، فسيطروا على الناحية الشرقية والغربية منهما.

وقد وقع فى بداية القرن الثالث عشر حادثان خطيران فى المنطقة، كان أولهما سقوط الإمبراطورية البيزنطية تحت ضربات الحملة الصليبية الرابعة التى حولت اتجاهها من الشرق الإسلامى لضرب البيزنطيين وإسقاط إمبراطوريتهم، حتى تمكنوا من السيطرة على نيقية وجعلوها عاصمة لهم، وقامت لهم أيضًا دولة فى طرابزون وإن كان دورها ضئيلًا فى أحداث الأناضول، بعكس إمبراطورية نيقية التى كانت حائلًا دون توسع السلاجقة نحو الغرب[1] ومحاربة اللاتين المسيطرين آنَ ذاكَ لإعادة تكوين الإمبراطورية الأرثوذكسية المنهارة.

وقد بدأ استقرار دولة العثمانيين بعد ضعف السلاجقة وانهيار نفوذهم بسبب الغزو المغولى وتهميش دورهم القيادى فى المنطقة منذ أواخر القرن الثالث عشر تقريبًا، وهذا على الترجيح هو المنطق الأقرب إلى الصواب، فكان تسلسل تلك الأحداث التاريخية وما أدى إليه من نتائج، وراء وجود العناصر العثمانية فى منطقة أسكى شهر بعد أن ساندوا سلطانها فى أحد معاركه الحربية مع البيزنطيين، فمنحهم جزءًا من أراضيه[2] ليؤسس منطقة حماية وردع له[3] من أمراء قونية ومن الإيلكانيين المغول، ومن ثم نشط «أرطغرل» وبدأ امتداده نحو الشمال الغربى فى الأناضول.

---

(1) المرجع السابق، ص 62.

(2) إبراهيم رزقانة، الجغرافيا الإقليمية للعالم الإسلامى، (تركيا: الدراسات الإسلامية)، ص 3.

(3) محمد رفعت ومحمد حسن حسونة، معالم التاريخ من العصور الوسطى،مطبعة مصر، ج 1،ص 227.

وقد تمكن العثمانيون من الامتداد أثناء فترة الهدوء التى سادت بين السلاجقة والبيزنطيين المنهارين نظرًا لاختلاف اتجاه النشاط السياسى لهما؛ فالروم استهدفوا اللاتين، على حين كان السلاجقة يعادون المغول، حتى إن وجودهما على الساحة مشتركين كان يحقق توازنًا سياسيًّا فى المنطقة، بل كان تعاونهم الفعلى ضد خطر المغول الذين نجحوا فى السيطرة على أمراء الأناضول المستقلين إلا من تبعية دفعتهم إلى التقرب من الحاكم المغولى الجديد ومعاداة بعضهم لبعض. كما اشتعلت المنطقة بجهود الطرق الصوفية التى استغل رؤساؤها طبيعة الظروف الاقتصادية المنهارة، وقيام التنافس بين الحضر والبدو، فاتخذوا من الشعارات الدينية أسلوبًا للتغلغل والسيطرة. وأفادت القوى المحلية من ضعف النفوذ السلجوقى، وقامت قوى جديدة مع بداية القرن الرابع عشر أضعفت الإدارة الإيلكانية، وكان العثمانيون من بين هذه المحليات التى أفادت من نهاية السلاجقة، وأعدوا أنفسهم لوراثة دورهم فى حماية الوجود الإسلامى بالمنطقة.

كما أدى التوسع المغولى إلى دفع السكان للهجرة من المناطق التى غزاها إلى أنحاء الأناضول المختلفة، وتداخَلَ المغول أيضا فى الكيانات العسكرية التركية بعد ذلك، فعمل الكثير منهم فى الجيوش التركية المستقلة. وطوال هذه الحقبة، كانت هجرات البيزنطيين مستمرة إلى المناطق الساحلية بعيدًا عن الأناضول، واستولى الأتراك بالتدريج على مدنهم وقراهم بالأناضول.

جهود العثمانيين فى إرساء دولتهم (عصر السلاطين العظام)

لا يمكن إغفال دور القيادات العثمانية التى تسلمت الأمور وخطورة دورهم فى تأسيس الإمبراطورية التى عاشت أكثر من ستة قرون محتفظة بالسلطنة وراثية بين آل عثمان، كما نجحت فى تجنب الصراعات الأسرية فى وراثة العرش، وهكذا امتدت من بودابست حتى مكة المكرمة، ومن مصر العليا حتى البحر الأسود، ومن الخليج العربى فى الشرق إلى الجزائر فى الغرب، ومن جنوب روسيا فى الشمال إلى السودان فى الجنوب. وتوغلت هذه الإمبراطورية فى قلب أوروبا الشرقية، وحكمت المجر قرنًا ونصف القرن من الزمان، وهددت أسوار ڤيينا[1]. ولم يكن للقب "عثمانى" أى مدلول قومى فى أرجاء الإمبراطورية، بل كان نهجًا للدولة فى الإدارة والحكم منذ وفاة «عثمان» سنة 1326م. وكان من حظ العثمانيين أن مُنى «جنكيز خان» بالهزيمة وبدأ فى التراجع عن آسيا الصغرى[2].

وتدفق العثمانيون صوب أراضى البلقان[3]، وبدأت المواجهة ضد الصرب التى كانت تمتلك مقومات قوة تضعها فى مصاف الوريث للإمبراطورية البيزنطية، لولا السبق العثمانى[4]. وكانت الصرب تتبع

---

(1) إبراهيم رزقانة، المرجع السابق، ص 16.

(2) موفق بن المرجه، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر بالكويت، ط 1، 1984، ص 4.

(3) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثمانى، دار الصيادى، 1945، ص 9.

(4) بول كولز، العثمانيون فى أوروبا، ترجمة عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 30.

الإمبراطورية البيزنطية، وتقع بين مقدونيا والمجر. وقد تمكنت خلال ضعف بيزنطة من مهاجمتها وضم مناطق البوسنة والهرسك وكرواتيا والشاطئ الشمالى للدانوب، وجعلت من بلغاريا كيانًا تابعًا لها، كما استولت على تراقيا وأبيروس التى تقع جنوب ألبانيا ومنطقة سالى، وهكذا وصلت الصرب بحدود ممتلكاتها إلى سواحل البحر المتوسط المواجهة لمنطقة كوزوفو، وذلك فى عهد ملكها «استيفان روستى» الصربى (1331 -1335) الذى حرص على اتباع أسلوب الإمبراطورية البيزنطية فى حكم الدولة سياسيًّا ودينيًّا وإداريًا، فأعاد تنظيم الكنيسة الصربية لدعم نظامه الجديد، وأبقى على اللغة اليونانية فيها كلغة رسمية للإدارة[1]. ومع اتساع الدولة الصربية الجديدة وسيطرتها على مناطق تتبع نبلاء وإقطاعيين وطنيين، عجز «استيفان» عن تكوين جيش قوى لمواجهة المقاومة الداخلية لحكمه، بجانب استفحال المخاطر الخارجية ضده، كما ساهم تعدد الطرق التى تخترق الصرب فى جعله هدفًا لغزوات خارجية مستمرة، حيث نجد هناك ممرين هامين للتجارة والمواصلات، أحدهما يمتد من الشرق إلى الغرب، أى من راجوسا ـ «دوبرفنيك» حاليًّا ـ عبر نهر سوفى بازار ونيس وصوفيا وفيلوبوس وأدرينول ـ «أدرنة» حاليًّا ـ حتى يصل إلى القسطنطينية. والطريق الآخر يمتد من الشمال إلى الجنوب، وهو ممر «مورافا ـ فادر»، ويربط بلجراد ببحر إيجه عند سالونيك. وكان مؤدَّى هذا أن القوى المتاخمة لدولة الصرب وجدت أكثر من مدخل لضرب

---

(1) بول كولز، المرجع السابق، ص 31.

الدولة الصربية الناشئة، كما أدى وصول العثمانيين لحدود الصرب إلى إيجاد منطقة عازلة للقسطنطينية حالت دون سقوطها تحت سيطرة الصرب.

أصبح استمرار بقاء الإمبراطورية البيزنطية رهينًا بالصراع العثماني ـ الصربى، كما أن استيلاء العثمانيين على العاصمة البيزنطية سيؤدى للقضاء على الصرب، وكذلك فإن القضاء على الصرب كان مفتاحًا لغزو القسطنطينية، ومن هذا المنطلق دار الصراع بين العثمانيين والصرب حتى تمكن «أورخان» من هزيمة الصرب عند نهر ماريتزا عام 1371م، واستولى على بروصة واتخذها مقرًا لحكمه، ثم استولى على نيقوميدية ونيقيا[1]، وأمضى نحو عشرين عامًا من حكمه فى تثبيت نفوذه بالمناطق المفتوحة، معلنًا حركة إصلاحات كبيرة فى البلاد بحيث يقبلون نظريات الأفلاطونية الحديثة ووحدة الوجود وأقوال المتأثرين بها كـ«السهروردى» و«ابن عربى» و«صدر الدين القنوى»، إلا أنهم كانوا محتفظين دائمًا بالمذهب السنى ولم يقبلوا المذهب الشيعى بأية صورة، تمامًا كأسلافهم السلاجقة[2]. وقد قامت الطرق الصوفية ـ وعلى رأسها فى الأصول كانت المولوية والرفاعية والخلوتية ـ بدور مضاد لجماعات الهراطقة، ودعت إلى التبشير بالدين الإسلامى، وسلكت الطريقةُ الرفاعية الجانب الشعبى فى

(1) تهانى محمد شوقى عبد الرحمن، نشأة دولة تركيا الحديثة 1919 -1938، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا 1988م، ص 3.

(2) محمد فؤاد كوبريلى، مرجع سابق، ص 153.

إنشاء العديد من التكايا لإعانة الفقراء والمساكين، ثم تقاربت مع فرق "الأخيان" التى استقطبت الصناع والزراع. وقد حرصت هذه الفرق الشعبية على السُّنِّيَّة وإن تعلقت ببعض التقاليد الوثنية الموروثة، كما حرصت أيضًا على عقائد غلاة الشيعة مبسَّطة على نحو شعبى، مع تغطية الجميع بغلالة صوفية.

وإضافةً إلى إقامة النظام العسكرى الجديد، نجح «أورخان» فى إجبار الملك الصربى «لازار» على الخضوع للدولة العثمانية عام 1374م (745 هـ) ودفع الجزية. ولا شك أن توسع العثمانيين فى البلقان كان ضرورة أمنية قبل التوسع فى الأناضول ذاتها ـ إضافةً إلى أهميته ـ لإقرار عمليات التوطين العثمانية المنظمة، ولم يكن بغرض التدمير والمعاداة[1].

وكان من أعظم أعماله المتعددة، إنشاء نظام الإنكشارية العسكرى الذى أصبح لفترة طويلة عماد ودرع الدولة العثمانية، ومصدر فزع وإرهاب عند الأوروبيين. ويعارض المؤرخ «محمد فؤاد كوبريلى» مفهوم المؤرخين الأجانب ـ وعلى رأسهم «جيبونز» ـ فى أن ظهور نظام الإنكشارية، ووضع نظام الدوشيرمة الذى يجبر أولاد مسيحيى البلقان على اعتناق الإسلام وإعدادهم عسكريًا ليعملوا جنودًا إنكشارية، كان الغرض منه نشر الإسلام بالقوة ولم يكن يراد به تشكيلٌ لتقوية الجيش العثمانى، محاولًا إعطاء مفهوم دينى خالص لنشأة الدولة العثمانية، واعتبار

---

(1) محمد فؤاد كوبريلى، مرجع سابق، ص 31.

أن هذا الاتجاه قد أظهر جنسًا جديدًا هو الجنس العثمانى. وما يضعف هذا المفهوم المغلوط لدى المؤرخين الأجانب، أنه طوال الفترة السابقة للعثمانيين، لم ينتشر الإسلام فى الولايات المسيحية التابعة للسلاجقة بصورة كبيرة، حتى إن الكاتب التركى «ألافسر ـ آى» أورد فى كتابه «أن الجزية التى كانت تُجبى من نصارى الأناضول كانت تكوّن قسمًا هامًّا من إيرادات الدولة، وذلك فى القرن الثالث عشر. وقد عاصر العثمانيون هذه الحقبة التاريخية الهامة، ولم يظهر جديد حتى يلجئوا إلى مخالفة أسلافهم فى أهم مبادئ دولة السلاجقة وأسلوبهم فى احترام حرية العقيدة الدينية وعدم فرض الإسلام بالقوة على الرعايا.

ولكن بالنظر إلى الأوضاع الجديدة التى استقرت فى الأناضول بعد انسحاب الكنيسة الأرثوذكسية من الصدارة الدينية وضعف هيمنتها الدينية، بدأ الدخول فى الدين الإسلامى بين النصارى الروم ـ وبخاصة فى الأراضى العثمانية ـ لأسباب سيكولوجية، وكذلك للتخلص من التكاليف. وقد استند المؤرخون الغربيون فى رؤيتهم السالفة، إلى البيان الذى أعلنته البطريركية البيزنطية فيى نيقية سنة 1329 -1340م بأن حركة الإسلام كانت واسعة إلى حدٍّ ما. ولا يدعونا هذا البيان إلى تحميله أكثر من مضمونه الحقيقى. والمرجح أن نيقية كانت من الدول التى خرج منها الروم بعد انسحاب عاصمتهم إلى بيزنطة حتى أصبح أغلبية السكان من الأتراك المسلمين. وقد رد كثير من الترك آنَ ذاكَ على البيان البيزنطى بأن مدنًا وقرى كثيرة استمرت على نصرانيتها، وكذلك لم يُشِرْ الرحّالة «ابن

بطوطة» فى كتاباته عند مروره بالمنطقة إلى قلة عدد النصارى. وقد استمسك العثمانيون بالسُّنية فى عقيدتهم الدينية كأسلافهم، وأعانت[1] المدارس والطرق الصوفية التى بدأت تتكاثر فى القرن الثالث عشر على تقوية هذا النظام بوجه عام.

الوحدة الصقلبية ومقاومة العثمانيين

بدأت جهود الملك الصربى تتجه نحو قيام حلف أوروبى - مسيحى للتصدى للعثمانيين، ووضحت أهمية إيجاد مقاومة مشتركة وتعاون بين الصرب والبوسنة، وسعى الملك «لازار» إلى التقرب لأمراء الصرب المعارضين لحكمه ولتوسعاته السابقة، ونجح فى إيجاد تحالف عسكرى معهم ومع «تفرنكو» ملك البوسنة، وضم أيضًا جيشُ الحلفاء جنودًا من البلغار والأرناؤوط، واشترك ملك البلغار بنفسه فى ذلك الجيش، وكان هذا بداية لما عرف بالوحدة الصقلبية، واستهدف الجميعُ - رغم خلافاتهم المزمنة - طرد العثمانيين من الأناضول. ومن الجانب الآخر، نجد أن السلطان «مراد الأول» - الذى تولى بعد «أورخان» وحكم حوالى 29 عامًا، وانتقلت العاصمة فى حكمه إلى أدرنة التى استولى عليها من البيزنطيين - نجده ينتهج سياسة التفرقة بين عناصر هذا الاتحاد الصليبى بأن يستميل بعضهم بالترغيب مرة وبالترهيب أخرى، هذا إضافةً إلى التحرك العسكرى لمواجهة ذلك الحلف، والزحف نحو بلغاريا

(1) محمد فؤاد كوبريلى، مرجع سابق، ص 10.

والاستيلاء على عاصمتها طرقونا بعد أن فر ملكها إلى نهر الطونة (الدانوب) وأقام بقلعة حصينة. واستمر «مراد الأول» فى مطاردته حتى أعلن انقياده للدولة. ونجحت الضربة العثمانية الأولى نحو الوفاق الصليبى ـ الصربى. وحرص «مراد» على إيجاد علاقة متسامحة مع ملك البلغار، فعينه واليًا عثمانيًا على بلغاريا[1].

ورغم ذلك تكوّن تحالف مسيحى جديد بتحريض من البابا «أوربان الخامس» تحت رئاسة «لايوشى» الأول ملك المجر و«أوروش الخامس» ملك الصرب و«تفرتكو» ملك البوسنة والأمير «باسارت» والأمير «لايكون» من الرومانيين لمحاربة المسلمين، واتجه جيش التحالف نحو أدرنة ـ عاصمة الدولة العثمانية آنَ ذاكَ ـ بقوات تبلغ من 60 ألفًا إلى 100 ألف مقاتل، وتصادف فى تلك الأثناء مرور قوة عثمانية استكشافية بقيادة الحاج «إيلى بك»[2]، ورغم قلة عدد هذه البعثة، فقد باغتت الجيشَ المسيحى بهجوم ليلى مفاجئ أثار عنصرُ المفاجأة فيه الفزعَ بينهم، فراحوا يضربون بطريقة عشوائية، وغرق من حاول الفرار منهم فى نهر متريج، واستطاع ملك المجر النجاة بصعوبة، وأسفر ذلك النصر العثمانى عن الوجود الفعلى للعثمانيين فى البلقان بعد هزيمة الجيش المسيحى المشترك. وتوغلت الجيوش العثمانية حتى وصلت فى أوروبا إلى صوفيا. وقد قُتل السلطان «مراد» بعد الحرب على يد صربى طعنه بخنجر مسموم[3]. وأنهى

---

(1) محمد حرب، البوسنة والهرسك من الفتح حتى الكارثة، ص 14.
(2) محمد حرب، مرجع سابق، ص 7.
(3) محمد حرب، مرجع سابق، ص 49.

الانتصار العثمانى تمامًا الوضع المستقل للصرب، ثم بدأ غزو الأفلاق والبغدان والأرناؤوط واليونان والبوسنة.

وتولى بعد «مراد» ابنه «بايزيد الأول» (الصاعقة) سنة 1389م، وقاد الجيش العثمانى ضد الحملة الصليبية التى شاركت فيها قوات من المجر وفرنسا وإنجلترا وبولندا وكل من ممالك إسكندنافة داراجون وفاسليا وفرسان القديس «يوحنا» فى رودس بقيادة ملك المجر، وهزمهم «بايزيد الأول» وأرسل الأسرى إلى العاصمة العثمانية، وسارع ملك البوسنة بعرض دفع الجزية تزلفًا، كما توغلت جيوش «بايزيد الأول» ـ الذى حكم فى الفترة من 1389 حتى 1402 ـ وأخضع بلغاريا تمامًا[1]. وحصل «بايزيد» أثناء حكمه على لقب سلطان عن طريق السلطان المملوكى «برقوق» من الخليفة العباسى فى القاهرة، وأصبحت الإدارة العثمانية سلطنة، وكان هذا تتويجًا شرعيًا لواقع العثمانيين[2]، إلى أن تعرضت بلاده لغزو التتار بقيادة «تيمور لنك»، وهُزم فى موقعة أنقرة التى وقعت فى 28 من يوليو عام 1403م بعد أن تقابل الفريقان: العثمانى بقيادة «بايزيد الأول» والتتارى بقيادة «تيمور لنك»، ووقع «بايزيد» أسيرًا فى قبضة «تيمور لنك»، ولم يلبث أن توفى فى الأسر[3]. ولكن تهيأت للعثمانيين فرصة النجاح مرة

(1) محمود متولى، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها بمصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، القاهرة 1980، ص 23.

(2) عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1980، ج 1، ص 48.

(3) محمد كمال الدسوقى، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة والنشر، القاهرة 1976م، ج 1، ص 38.

أخرى بعد وفاة «تيمور لنك» سنة 1405 وتولّى «محمد الأول» الذى حاول غزو المجر، ولاقت جيوشه هزيمة بحرية من البنادقة. وتعرضت البلاد العثمانية فى تلك الفترة لبعض الفتن والثورات الداخلية، ولكنه تمكن من السيطرة عليها[1]. ولا شك أن الدمار الذى حل بالعثمانيين فى آسيا الصغرى أدى إلى تأجيل فتح القسطنطينية، وانتهزت أوروبا تلك الكبوة لكى تعيد تنظيم قواتها المتحالفة، وبالفعل تقدم «إسكندر» عن ألبانيا، و«جون هينادى» عن المجر، للوصول إلى القسطنطينية وفك الحصار العثمانى عنها، ولكنهم هزموا فى قوصوه (كوسوفو) وتمكن العثمانيون من إعادة حصار العاصمة مرة أخرى سنة 1448م حتى تم سقوطها سنة 1453م، وتمت السيطرة العثمانية على البحر الأسود، وبدأت استراتيجية جديدة للدولة العثمانية؛ إذ كان لفتح القسطنطينية دلالته السياسية والدينية لوقوع تلك العاصمة فى منطقة استراتيجية هامة فى أوروبا كعاصمة للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، وإن كان الصراع التقليدى بينها وبين الكنيسة الكاثوليكية البابوية أحد العوامل الهامة لسقوطها فى قبضة العثمانيين على يد السلطان «محمد الثانى بن بايزيد» الملقب بالفاتح. وقد اتسم عهد السلطان «محمد الفاتح» بسمات العظمة العثمانية، والتوسع فى استخدام الأسلحة الحديثة، وكان له أسطوله الذى يقدر بمائة وعشرين سفينة، وأكثر من ستين عَبَّارة لنقل الجنود، و14 بطارية مدفع. وبلغ عدد

---

(1) محمد حرب، المسلمون المفترى عليهم، مجلة «العربى» الكويتية، العدد 244، مارس 1979، ص 39.

الجيش الذى هاجم القسطنطينية 250 ألف جندى. وقد استمرت معارك الفتح تلك حتى مقتل «باليولاجاس» إمبراطور البيزنطيين وقائده «جستنيان»[1]، وأطلق على القسطنطينية اسم **إستانبول** أو **إسلامبول**؛ أى دولة الإسلام. ولا شك أنْ كان لهذه الانتصارات أثر معنوى رائع، ليس عند العثمانيين فحسب، بل لدى كل الشعوب الإسلامية التى قدرت تمامًا هذه الخطوة المهمة للعثمانيين وما تبعها من جهود فى إتمام إخضاع بلاد المورة والصرب والبوسنة.

البوسنة والسيطرة العثمانية

حدث أن رفض ملك البوسنة دفع الجزية المقررة عليه للعثمانيين، بل وقبض على رسلهم وزج بهم فى السجون، وكان «محمد الفاتح» يسيطر آنَ ذاكَ على سواحل البحر الأسود وعلى التجارة اليونانية والجنوية النشطة. وإزاء ما حدث من ملك البوسنة، سارع «محمد الفاتح» على رأس جيش مكون من مائة وخمسين ألف مقاتل وفتح عاصمة البوسنة «قلعة باتشا»، وأعدم ملكهم لتحريضه القوى الصربية ضد العثمانيين[2].

وبعد تولِّى «سليمان المشرِّع» الحكم، قام بالهجوم على جزيرة رودس عام 1522م وطرد منها فرسان القديس «يوحنا» الذين أخذوا على عاتقهم منذ نهاية الحروب الصليبية مهاجمة سفن المسلمين وعرقلة مواصلاتهم

(1) محمد غنيم، لب التاريخ، 1377هـ، ص 174.
(2) بول كولز، مرجع سابق، ص 32.

التجارية ـ البحرية، وكانت القرصنة وسيلتهم إلى الغَنْم والتكسب، فأراد السلطان «سليمان المشرع» ـ أو القانونى ـ توفير مناخ يساعد على نجاح حركة التوسعات الجديدة، حيث تمكن من فتح بلجراد فى العام التالى وغزو المجر، ثم تقدم فى غزوه من الدول الأوروبية.. فقد تميز هذا السلطان ـ بجانب مجهوداته العسكرية ـ بأنه كان رائد نهضة أدبية وعلمية من أسمى ما عرفه الترك؛ فقد اقترن هذا وتزامن مع عصر النهضة فى أوروبا بعد ظهور الدول القومية الأوروبية ونهاية عصر التشرذم الإقطاعى والانتقال إلى صور التراكم الرأسمالى أساس البورجوازية حينَ ذاك، كما بدأت تنسحب الهيمنة الدينية البابوية، واشتعلت الصراعات الأسرية الملكية على القارة الأوروبية، ولا سيَّما الصراع بين أسرة البوربون الحاكمة فى فرنسا وأسرة الهابسبرج فى الإمبراطورية المقدسة بالنمسا والمجر، وانتهت الحروب الإيطالية بينهما بظهور مبدإ التوازن الدولى، ووصل ذلك العداء الأسرى أقصاه أثناء الحروب الإيطالية، والتى استمرت فى عهد ثلاثة ملوك فرنسيين، حتى إنه عندما أسر الإمبراطور الإسبانى «شارلُ الخامس» الملكَ «فرنسوا الأول»، لجأت والدته إلى السلطان العثمانى «سليمان المشرِّع» لكى يقوم بمهاجمة الإمبراطورية النمساوية، خاصة أنها كانت تهاجم رجال البحر المغاربة فى الحوض الغربى للبحر المتوسط، ومن ثم انطلق السلطان حتى وصل إلى أسوار فيينا، مستعينًا بالميناء الفرنسى طولون الذى منحه إياه الملك الفرنسى ليكون قاعدة عسكرية له أثناء ضرب الجيش النمساوى. وعقدت بين

السلطان والملك «فرنسوا الأول» اتفاقات تجارية على شكل تحالف دفاعى هجومى بين الدولتين، واشترك الحليفان فى مهاجمة إمبراطورية إسبانيا فى سواحل مملكة نابولى التى كانت إحدى ممالك «شارل الخامس» عدوهما المشترك.

كما كان التنافس الأسرى الأوروبى متزامنًا مع الثورة الدينية فى أوروبا، والتى بدأت فى ألمانيا بقيادة المصلح الدينى «مارتن لوثر»، حتى إن الملك «فرنسوا الأول» الكاثوليكى ـ الذى لم يَنْسَ هزيمته فى إيطاليا ـ قد شجع الثوار الألمان البروتستنت على تحدى السلطة الحاكمة بالمساندة العسكرية. وقد ساهمت هذه الأحداث فى تكريس نجاح العثمانيين، وإن لم يستغل هؤلاء ذلك المناخ الانقسامى فى أوروبا بصورة أشد، حيث كان العثمانيون يحاصرون النمسا، ولم يُرفع الحصار عنها إلا عام 1530م بعد تضحيات كبيرة[1].

وقام «مارتن لوثر» ـ صاحب الثورة الدينية البروتستنتية فى ألمانيا ـ بمعاداة العثمانيين، ووصفهم فى كتاباته بأنهم السَّخْطَة الخاتمة التى أنزلها ربٌّ غَضُوبٌ على الشعب المسيحى، كما رأى فيهم تحقيقًا لنبوءة «حزقيال» القديمة التى قال فيها: «سوف ينطلق الشيطان من سجنه»! وقامت الدعوات الإصلاحية بالربط بين مظالم الكنيسة وبين الدعوات التحررية من الحكم العثمانى الذى رأوا فيه سببًا للآلام والقسوة

(1) عبد العزيز سليمان نوار وزكريا سليمان وعلى عبد اللطيف، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، نسخة تجريبية، مكتبة التربية والتعليم، طبعة 1987 -1988م، ص 45.

فى الحياة[1]، وتحقيقًا لنبوءة القديس «يوحنا»: «نأتى بأسود الأمم ليتمكنوا دياركم»، رغم ما فى هذا الاتجاه المعادى من تجنب للحقيقة. وقد نظرت أوروبا إلى الفتوح العثمانية كحركة إسلامية توسعية، فزالت فكرة معاداة العروبة التى كانت مسيطرة منذ فتح «طارق بن زياد» الأندلس، وحلت محلها فكرة الإسلام، وأصبح لفظ مسلم مرادفًا للفظ تركى، كما تعلقت أفئدة المسلمين بالدولة العثمانية كخط دفاع ضد العالم المسيحى.

الحكم العثمانى فى البوسنة

أصبحت البوسنة والهرسك ولايتيْن عثمانيتيْن بعد فتح «محمد الثانى» الذى أعلن فى نظام حكمه حرية ممارسة العقيدة الدينية، وأنه لا إكراه لفرض العقيدة الإسلامية على الرعايا المسيحيين، مترسمًا الأسس القديمة فى نظام العلاقات بين المسلمين والنصارى منذ عهد السلاجقة والدانشميديين الذين كانوا يسوون بين رعاياهم، فلم تَقُمْ بينهم خصومة رغم وجودهم فى مناطق تتجلى على جانبيها الخصومة بين الترك وبيزنطة، حتى لَيقرر المؤرخون البيزنطيون أن الروم الذين كانوا يعيشون فى مناطق الحدود كانوا يعقدون علاقات تعاون وصداقة مع الأتراك، ضاربين عرض الحائط بأوامر الإمبراطور البيزنطى!.. هذا إضافةً إلى توافر نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى عاش فيها الطرفان[2]؛ ولذا وجدنا على مر ذلك التاريخ دخول العديد من البيزنطيين فى الدين الإسلامى،

---

(1) بول كولز، مرجع سابق، ص 114.
(2) محمد فؤاد كوبريلى، مرجع سابق، ص 132.

سواء من الأسرة البيزنطية العليا كأسرة «كومنين»، أو من الصناع والحرفيين، أو حتى من كبار المتصوفين الذين تحولوا هم أنفسهم إلى الدين الإسلامى أو تحول آباؤهم من قبل، ولذا كان تلقِّى أهل البوسنة والهرسك لواقع الحكم العثمانى مختلفًا عن شعوب البلقان الأخرى، فقد كان لهم منذ القِدَم عقيدة دينية تسمى «البوجومالية Bogomall »، وكانت لهم كنيسة خاصة؛ ولذا فقد عانوا الكثير من غضب البابوية الغربية، وكذلك الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، اللتين سَمَّيَتَاهم بالهراطقة.. وقد قاوم البوجوماليون جميع الضغوط لجذبهم للحظيرة المسيحية[1]. وتتميز البوجومالية فى الكثير من جوانبها بالتقارب مع العقيدة الإسلامية، فكان البوجوماليون يرفضون تقديس البشر وعبادة الصليب والعديد من الطقوس المسيحية كالتعميد، بل كانوا يرون فى العقيدة المسيحية دين شِرْك![2] وقد يرجع ذلك إلى أن قبائل البوشناق، الذين يشكلون سكان البوسنة والهرسك، هم البجناق فى الفولجا الذين وصلوا إلى القسطنطينية وحدود إيطاليا منذ القِدَم. وقد حرف الروس كلمة "بجناق" التركية فقلبوا الجيم الفارسية ذات ثلاث النقاط إلى شين، وهكذا تم تحريف اسم هذا الشعب فأصبح البوشناق. والمعروف أن البجناق والبلغار أسلموا منذ العصر العباسى، وتؤكد هذا رحلة «ابن فضلان» (310 هـ) الذى أوفده الخليفة العباسى ليعلمهم أمور دينهم.

---

(1) بول كولز، مرجع سابق، ص 34.
(2) محمد حرب، مرجع سابق، ص 22.

ويتساءل الدكتور «محمد حرب» فى كتابه "المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان" عما إذا كان الدين الإسلامى قد انتقل مع البلغار إلى بلغاريا، ومع البوشناق إلى البوسنة؟ ويمكن القول بأن مبادئ الإسلام الأولى ربما لم تستقر بصورة واضحة عند هذه الشعوب طالما كانوا قبائل رحل وجنودًا مرتزقة فى جيش بيزنطة، فتدخلت عوامل أخرى فى تكوين عقيدتهم، كما أنهم كانوا بالفعل فى موطن قديم للإسلام مركز ثقله فى تركستان الروسية وتركستان الصينية، ففى الأولى كان المسلمون ينتشرون شمال الفولجا وجنوبه، ومن جنوب روسيا الأوروبية شمال البحر الأسود والقرم فى مناطق غير بعيدة عن الحدود الشمالية لجمهورية كازاخستان الإسلامية الحالية. وفى الثانية، فى تركستان الصينية "سينكيانج"، كان ممر "زونجبار" الشهير يمثل مَعْبَرَ الإسلام إلى جنوب الصين، مثلما كان مَعْبَرًا للهجمات الترية والمغولية إلى غرب آسيا وشرق أوروبا.. كما كان طريق الحرير على تخومها الجنوبية طريق الإسلام الآخر. ويُعد المسلمون إثنولوجيًّا ـ بدرجة أو بأخرى ـ امتدادًا عبر الحدود لكثير من شعوب تركستان الروسية. وقد سبقت العلاقات التجارية بين العرب والصين العصرَ الإسلامى بكثير[1]، هذا إضافةً إلى وجود جاليات للتجار العرب فى مدن الصين. وقد دعم هذا الاتجاه للمؤرخين أسباب الصراع الطويل بين أهل البوسنة والقيادات الدينية المسيحية فى أوروبا وبيزنطة، وسرعة التقارب الذى تم بين البوسنيين والفاتحين العثمانيين، فدخلوا

(1) جمال حمدان، العالم الإسلامى المعاصر، عالم الكتب، ص 37.

الإسلام بصورة جماعية ليس لها نظير فى جميع شعوب البلقان، بالرغم من تماثل النظم العثمانية المتبعة فى حكم الولايات المفتوحة. كما ساعد على ذلك احترام الحكم العثمانى الإسلامى للملكية الخاصة طبقًا للشريعة الإسلامية، فاحتفظت الأرستقراطية البوسنية التى اعتنقت الإسلام بأوضاعها الاجتماعية القديمة. كما وضح أيضًا الفارق الكبير بين الإقطاع العثمانى الحربى الذى كان يمنح المقاتل - أو السباهى - إقطاعًا من دون ضرائب ترغيبًا فى الانضمام إلى الجيش، وبين الإقطاع الأوروبى؛ إذ كان الإقطاعى فى النظام العثمانى أثناء تغيبه فى مهامه العسكرية، لا يترك نائبًا فى إدارة أملاكه حتى عودته إذا قُدر له أن يعود، الأمر الذى ساهم فى تمتع أهل الإقطاعية بمباشرة معيشتهم وخلق مجال لتطور الحكم الذاتى فى تلك الإقطاعيات، وذلك على نقيض ما كان يحدث فى الإقطاع الأوروبى، حيث لم يكن الإقطاعى يغادر مقره، ولا يسمح للفلاحين بممارسة أى حق فى تسيير أمورهم الخاصة.. وهكذا صادف العثمانيون ترحيبًا من النبلاء البوسنيين ومن فلاحيهم أيضًا. وكانت الإدارة المركزية فى العاصمة إستانبول تفصل بهيئاتها المختلفة فى شئون الأقاليم وإلغاء سلطة محاكم الإقطاع التى انتشرت فى إقطاعيات أوروبا[1]، ولم تشكل مسألة الجنس أو الانتساب أى عائق فى مسار تقدم المواطنين، فشغل أكثر من بوسنى منصب الصدارة فى الحكومة العثمانية، وكذلك الألبان وغيرهم. وبالنسبة للجانب الاقتصادى، فقد انحسرت الأهمية التجارية عن بعض

(1) بول كولز، مرجع سابق، ص 59.

المناطق الاستراتيجية الموصلة بين الشرق والغرب، كمنطقة راجوسا التى أصبحت لا تشكل إلا شريطًا ضيقًا حافظت على بقائه بالخضوع والتقرب للسلطان. وفى المقابل، اكتفى العثمانيون بجباية الضرائب فقط بعد انحسار أهمية البندقية وخطرها على المنطقة واستقرار العثمانيين بالبوسنة والهرسك[1]. كما لم تشكل لها الطوائف المسيحية أية مشكلة خلال فترة قوة الدولة، فكان التسامح والتعايش السلمى يكفل للجميع مواطنة كاملة، حتى بدأ تَسَيُّسُ القوميات ومطالب الأقليات الدينية يتضح فيما بعد، متخذًا من نظام الملة فى الدولة ـ الذى يوضح إطار الحكم على أساس الدين ـ منطلقًا لكى يخلق بذور الطائفية[2]. وكان الدين الإسلامى يشكل بعدًا من أبعاد السياسة وعنصرًا فى تركيب القومية؛ فباسم الإسلام ساند العثمانيون شمال إفريقيا فى كفاحهم ضد الإسبان.. وكان سقوط القسطنطينية ـ معقل الأرثوذكسية ـ وراء التحول الجماهيرى نحو الإسلام فى البوسنة[3]، وإن أبقى العثمانيون من باب التسامح الدينى على الكنيسة البوشناقية.. ومن باب التسامح أيضًا، جلب «محمد الفاتح» كثيرًا من الكاثوليك المحاربين إلى البوسنة للاشتراك فى تعميرها بمقتضى قانون «عهدنامة»، ولولا ذلك لما بقى فى البوسنة غير المسلمين[4]. وأقام العثمانيون فى البوسنة كعادتهم فى البلاد المفتوحة المسجد والمستشفى

---

(1) بول كولز، مرجع سابق، ص 111.
(2) جمال حمدان، مرجع سابق، ص 70.
(3) بول كولز، مرجع سابق، ص 34.
(4) محمد حرب، البوسنة والهرسك من الفتح حتى الكارثة، مرجع سابق، ص 23.

والمدرسة والسوق والحمام.. واتخذوا من سيراييفو - أى «بوسنة سراى» - عاصمة للبوسنة كما أطلق عليها العثمانيون، وأقاموا بها الكثير من المساجد والآثار العمرانية، فارتفع مستواها الحضارى، وأقيمت بها المنشآت التعليمية كمدارس «خسرو باشا». ومن المدن الهامة نذكر طوزولا.

وبالنسبة للهرسك، أو «هر سكوفين»، والتى كانت تسمى أيضا دوقية «سانت ساباس»، فقد فتحها «محمود باشا» الصدر الأعظم الذى قاد بعض الحملات، حتى قدَّم دوق الهرسك «ستيفان قصارتيس» ابنه الصغير رهينة للدلالة على انقياده؛ لذلك تركه العثمانيون فى موقعه، وعُين ابنه فى معية السلطان «الفاتح»، فأسلم وسمى نفسه «أحمد»، ثم أصبح لقبه «هرسك زاده أحمد باشا»، وأصهر للأسرة العثمانية الحاكمة، ثم أصبح صدرًا أعظم بعد ذلك[1].

هذا، وقد اتبعت الدولة العثمانية أسلوبًا فى الردع، سواء فى الروملى أو فى الولايات الشرقية، بإرسال حملات تأديب من المناطق المجاورة حتى لا يحدث تقارب بين الجهات المختلفة[2].

التنافس الأوروبى حول أملاك الدولة العثمانية

سار التنافس الدولى فى محورَيْن رئيسيَّيْن بقصد السيطرة على البحرَيْن المتوسط والأسود تحقيقًا لأبعاد استراتيجية الدول العظمى، فقامت

(1) محمد حرب، المرجع السابق، ص 24.
(2) بيير رينو، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب نجدة طاهر، المكتب التجارى للطباعة، ص 10.

إمبراطورية النمسا والمجر منذ البداية بدور مهم فى التصدى لتوسعات الدولة العثمانية، وكان دورها ذلك من أهم أسباب بقاء تلك الإمبراطورية المتهالكة وعوامل الضعف والصراعات الدستورية بداخلها، إضافةً إلى تنافسها مع غيرها من الدول الأوروبية، واشتمالها على قوميات وعرقيات مختلفة ومتعادية، فكان موقعها على الحدود الجنوبية والشرقية لأوروبا يمثل خط دفاع استراتيجيًا مهمًا لأوروبا. ودارت الحروب بين العثمانيين وإمبراطور النمسا سجالًا حتى تم عقد اتفاقية عام 1547م، التى تتكون من 16 بندًا، بعد أن أحرزت النمسا بعض الانتصارات، وتعهدت بتأمين المناطق المتاخمة للأراضى العثمانية[1] لمنع التوسع الروسى فى البلقان، وكان الروس يعلنون حقهم فى حماية الأرثوذكس باعتبارهم ورثة الإمبراطورية البيزنطية[2] السابقة، وكذا أعلنت النمسا حمايتها على الكاثوليك، ونافست فرنسا فى هذا المطلب التاريخى الذى طالما أعلنته فرنسا منذ الحروب الصليبية فى الشرق الإسلامى.. وأصبح المحور الدينى إحدى صور التنافس الدولى فى الأراضى المسلمة. وهكذا كانت فرنسا تعارض كُلًّا من الروس والإنجليز، كما كانت النمسا تعارضهما وتعمل على خلق مناطق آمنة لها فى البوسنة والهرسك[3].

ومن ثم بدأ التمزق التدريجى للإمبراطورية العثمانية وسيطرتها على

(1) محمد حرب، مرجع سابق، ص 29.
(2) محمد محمود السروجى، مصر والمسألة الشرقية، مطبعة المصرى، ص 16.
(3) بشير السباعى، تاريخ الدولة العثمانية، مترجم عن الفرنسية، ص 5.

أوروبا البلقانية من الخليج الفارسى حتى المحيط الهندى وضفافه الجنوبية؛ فالروس لهم حق حماية الأرثوذكس منذ عقد معاهدة «كوتشك كينارجى» عام 1774م التى اعترفت فيها الدولة العثمانية بحقهم فى حماية الكنيسة الأرثوذكسية فى العاصمة العثمانية[1]، وسعى الإنجليز للسيطرة على الطرق المؤدية إلى إمبراطوريتهم فى الهند، ومن ثم السيطرة على الجزء الذى يفصل البحر المتوسط عن المحيط الهندى، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية العالمية والتغيير الجذرى فى الهيكل الصناعى.. وكانت دولة روسيا تمتد جغرافيًّا فى آسيا وأوروبا.. ومع نمو القوة الروسية فى بداية القرن التاسع عشر، بدأت تخرج من إطار كونها دولة شبه آسيوية إلى دولة تنتمى إلى القارة الأوروبية، سيما فى عهد القيصر «بطرس الأكبر» وخليفته «كاترين الثانية»، ووجد حكام أسرة «رومانوف» فى هذا المنطلق طموحًا ينبغى تحقيقه بإزالة الطرق المسدودة أمام الاتجاه للخارج. وتمثلت أولى العقبات فى سيطرة السويد على ساحل البلطيق، وكذلك كانت بولندا بدورها تعرقل اتصال روسيا بوسط أوروبا، أما البحر الأسود فكان بحيرة عثمانية مغلقة، فكان على «بطرس الأكبر» فتح الطرق عن طريق معاداة ملك السويد أو بولندا أو الدولة العثمانية، فاختار العمل ضد الأتراك حتى يمكنه الإفادة من إيقاظ الروح الوطنية والدينية لدى الروس الأرثوذكس[2]. ولما كانت الدولة العثمانية قوية آنَ ذاكَ، لم يستطع

---

(1) على حسنى الخربوطلى، أضواء جديدة على تاريخ العالم الإسلامى، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة 1979، ص 95-97.

(2) جلال يحيى ونصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف 1981، ص 90.

القيصر سوى الاستيلاء على ميناء أزوف الواقع على مصب نهر الدون من الأتراك، ولم يحقق هذا الميناء القدر المطلوب فى الاتصال بأوروبا؛ إذ كان لا يتصل بالبحر الأسود الذى كانت كل مخارجه تحت السيطرة العثمانية، بل كان بحيرة عثمانية.. ولذلك اتجه «بطرس الأكبر» إلى الجانب الآخر من البلطيق. واستمرت الحروب بينه وبين ملك السويد منذ عام 1700 حتى 1721م، حتى كانت معركة بولتافا الفاصلة، وأصبحت روسيا بعدها دولة كبرى فى شمال أوروبا، الأمر الذى شجع القيصر على خوض حرب ضد العثمانيين فى البغدان (رومانيا)، ولكنه هُزم وانسحب من ميناء أزوف، واضطر إلى دفع ثلاثة ملايين فرنك ذهبًا للصدر الأعظم العثمانى[1]، ولكن تمكنت روسيا بعد ذلك من الحصول على مزايا فى البحر المتوسط كانت مؤشرًا خطيرًا على ضعف الدولة العثمانية، وفتحت الأبواب للأطماع الأوروبية. وبالفعل تقدمت فرنسا بحملة نحو أهم ولايات الأتراك فى مصر؛ إذ سعى العثمانيون إلى عقد اتفاق مع روسيا عام 1798م لمد الأتراك باثنتى عشرة قطعة بحرية فى مقابل أن تحصل على حق دخول سفنها الحربية البحر الأسود[2]. ونجح «بول الأول» قيصر روسيا فى الاقتراب من البحر المتوسط فى عهد السلطان «سليم الثالث». كما منحت الدولةُ العثمانية فى العام التالى بريطانيا حق مرور سفنها التجارية فى البسفور والدردنيل من وإلى البحر المتوسط[3]، واستمر هذا الوضع

(1) جلال يحيى ونصر مهنا، المرجع السابق، ص 91.
(2) جلال يحيى ونصر مهنا، مشكلة قبرص، دار المعارف 1981م، ص 93.
(3) المرجع السابق، ص 94.

حتى جاءت انتصارات «نابليون» فى القارة الأوروبية ضد النمسا والروسيا، مما اضطر القيصر الروسى إلى الانسحاب صوب بلاده شرقًا. وعندما انتصر «نابليون» على بروسيا فى موقعة آينا سنة 1806م وأعلن الحصار البحرى على بريطانيا، حيال ذلك تشجعت الدولة العثمانية وألغت جميع الامتيازات التى أعطتها لروسيا، ولم تلتفت لمعارضة السفير الروسى أو السفير البريطانى، ولذا اتجهت روسيا إلى جذب بريطانيا للتعاون معها فى مهاجمة الدولة العثمانية، وتمنعت بريطانيا تحسبًا لنوايا الروس التوسعية فى البحر المتوسط[1].

وعندما تعرضت الدولة العثمانية لحركات تمرد واضطرت إلى الاستعانة بالنظم الأوروبية فى مجالات الجيش والبحرية، منحت الدولةُ الروسَ امتياز الدفاع المشترك فى المضايق، وإن لم تسمح هذه الاتفاقية بدخول السفن الحربية الروسية البحر الأسود. وقد عملت روسيا دائمًا على التخلص من هذه الوضعية[2]، وانتهزت فرصة مناوأة «محمد على» والى مصر ومهاجمته الشام حتى وصلت قواته إلى أزمير وهددت العاصمة إستانبول، وكذلك عندما استولت فرنسا عام 1830م على الجزائر. وهكذا وجدت روسيا فرصة للتدخل إلى جانب الدولة العثمانية، وتم توقيع معاهدة بينهما نصت على أن يغلق السلطان المضايق أمام كل السفن البحرية. وسارعت روسيا بإرسال قطع من أسطولها إلى جانب قوات برية

---

(1) المرجع السابق، ص 95.
(2) المرجع السابق ص 98.

أمام البسفور، ومن الغريب أن بريطانيا لم تتحرك إلا تَوَجُّسًا من تحالف قد يقوم بين «محمد على» وفرنسا، فعقدت اتفاقية مع روسيا وبروسيا والنمسا كإنذار لفرنسا للرجوع عن ذلك التحالف حتى لا تصل إلى وضع متميز فى البحر المتوسط تنافس فيه طرق التجارة البريطانية. وأضحى التنافس الدولى متشابكًا ومتناقضًا، ومثالٌ على ذلك: حرص بريطانيا على ألا تنفرد روسيا بوضع حلول لمسألة القوميات أو إثارة النوازع الانفصالية لدى شعوب البلقان حتى لا تتعرض النمسا بدورها لانفصال فى ولاياتها باعتبارها ليست دولة صقلبية كروسيا وإنما تحكم عددًا من الصقالبة.. ولذلك اتجهت روسيا إلى مساندة أرثوذكس اليونان ماديًا ومعنويًا، حيث كان اليونانيون يشكلون أغلبية سكان جزيرة كريت، فسعوا إلى أن تكون الجزيرة تحت إدارة حاكم مسيحى، وهو ما أثار خلافًا مع الحكم العثمانى، وكان ما كان من جراء تشددهم فى الردع والتنكيل بنشوب الثورة فى الجزيرة[1].

ثورة اليونان ضد الحكم العثمانى، والدور الأوروبى الجديد

بتأييد من الروسيا ودعمها، قامت عدة جمعيات وطنية فى اليونان، فأسس الشاعر اليونانى «كونستاين ريجاس» جمعية "هيتارى" السرية حتى تم القبض عليه عام 1798م، ثم عادت الجمعية إلى مزاولة نشاطها عام 1814م، وأصبح لها أتباع فى إستانبول باسم جمعية الأصدقاء (فيلكى

(1) جلال يحيى، تاريخ العرب الحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 436.

هيتارى). وقام «ألكسندر بسيلانى» من الجزيرة الأيونية بالاتصال بقيصر روسيا، وتولت تلك الجمعية التخطيطات العدوانية فى البلوبونيز، وكذا الاتفاق مع الصرب، كما اتجهت الجمعيات إلى عقد صلات مع رجال الدين الأرثوذكسى فى إستانبول، وكذلك إلى حث مواطنى رومانيا على القيام بعمل جماعى، مكونين حلفًا مقدسًا بينهم[1]، ومنتهزين انشغال الدولة العثمانية فى صراعها مع الروس فى مولدافيا وفالاشيا، حتى تمكنت الدولة من كبح جماح هذه الجمعية، وحكمت بالإعدام على المحرضين، فثار بطريرق «باتراس» ـ منتهزًا أحداث الحرب التركية / الإيرانية التى نشبت عندما استولى الإيرانيون على الأناضول الشرقى فى كردستان عام 1821 /1822م ـ لكى يعلن حرب التحرير فى 25 من مارس عام 1821م. وقد جرت أحداث هذه الحرب بشكل غير منظم فى البلوبونيز وبحر إيجه إثر قيام المتمردين بقتل المدنيين الأتراك فى المورة وفى تربوليتا فى أكتوبر عام 1821م، وعندها قامت الدولة بمطاردة المنشقين وشنق البطريرق الأرثوذكسى المتعاون، واقترف الجانبان أعمالًا وحشية أثارت الرأى العام العالمى إلى جانب اليونانيين، خاصة بعد مذبحة شنت فى أبريل عام 1829م. واضطرت الدولة العثمانية إزاء تطور الصراعات إلى الاستنجاد ببريطانيا، وكذلك بـ «محمد على» والى مصر، إثر تدخل الروس الكامل بجانب اليونانيين وإعلان بريطانيا والنمسا أن الثورة اليونانية مسألة داخلية تهم الدولة العثمانية، وطالَبا روسيا بوقف التدخل حمايةً للسلام فى

(1) المرجع السابق، ص 37.

أوروبا[1]. وبعث «محمد على» ابنه «إبراهيم» لإخماد ثورة اليونان، وتمكن من إنزال هزيمة ساحقة بالثوار، مما أثار بريطانيا ضد التقدم المصرى. وحتى لا تنفرد روسيا وحدها بحل المشكلة[2]، وحتى لا يقوى نفوذ «محمد على» ويكون هذا بداية لإعداد وريث قوى للدولة العثمانية المنهارة، اتفقت كل من إنجلترا وروسيا فى أبريل عام 1826م، على منح اليونان حكمًا ذاتيًا رغم عدم تأييد النمسا لذلك تخوفًا من وصول ولى عهد اليونان ـ صهر «غليوم الثانى» إمبراطور ألمانيا ـ إلى العرش، وحتى لا تَقْوَى المقدونية التى يتزعمها البلغار لتكوين دولة بلغاريا عن طريق ضم أجزاء من الإمبراطورية النمساوية[3]. وترتب على تسوية استقلال اليونان خروج الروس صُفْرَ اليدين[4]، وكذلك تشجيع جميع الصراعات القومية ضد الدولة العثمانية[5]، وإن استمرت بريطانيا تعلن عن سياساتها فى الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية رغم اتجاهات «سالسبرى» رئيس وزرائها الذى تزعم اتجاه حماية حقوق الأقليات، وطالب بالتدخل العسكرى البحرى فى البسفور والدردنيل للوصول إلى أرمينيا المطلة على البحر الأسود ووقف المذابح التركية بها[6].

وقد استمرت المسألة الشرقية إحدى المشكلات الصعبة فى العلاقات

(1) جلال يحيى، تاريخ العرب الحديث، منشأة المعارف بالإسكندرية، مرجع سابق، ص 38.
(2) محمد محمود السروجى، مرجع سابق، ص 3.
(3) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص 497.
(4) السروجى، مرجع سابق، ص 8.
(5) فاضل حسين، محاضرات مؤتمر لوزان، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1979، ص 4.
(6) بيير رينو، مرجع سابق، ص 78.

الدولية، وقد سبق مؤتمر ڤيينا 1815 ـ الذى أنهى انتصارات «نابليون» فى القارة الأوروبية ـ فى وضع المسألة الشرقية بجدول أعمال المؤتمر لتصفية الإسلام فى أوروبا، ولكن حال التنافس بين المؤتَمِرين، فأجَّل بحث المسألة الشرقية حتى لا تصل روسيا إلى تحقيق اتساع غربًا وجنوبًا فى المناطق السلافية وأرمينيا[1].

حرب القرم، ومرحلة جديدة للتنافس الدولى حول الدولة العثمانية

حرصت بريطانيا على إبقاء قوة الدولة العثمانية فى وضع متأرجح بين القوة والضعف حتى لا تقع فريسة لأى قوى أجنبية أخرى، وكما يقول الزعيم المصرى «مصطفى كامل»: «إن بريطانيا حرصت دائمًا على تفتيت أوصال الإمبراطورية العثمانية تبعًا لمصالحها، رغم محاولتها الظهور محافِظَةً على حدود تلك الإمبراطورية». ولذا تعد حرب القرم (1853 -1856م) من الحروب المعبرة عن مجالات التنافس الدولى المسيحى مع العالم الإسلامى، وذلك عندما اشتركت إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية فى حربها ضد روسيا دفاعًا عن كيان العثمانيين، أو كما صرح وزير خارجية بريطانيا: دفاعًا عن مبدإ الحفاظ على التوازن الدولى عندما أعلنت روسيا الحرب بمفردها بعد أن يئست من إمكانية توريط بريطانيا معها. ولم تترك

(1) محمود ثابت الشاذلى، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1292 -1923م)، مكتبة القاهرة، ص 1330.

فرنسا بريطانيا تعمل بمفردها، فتدخلت إلى جانبها فى الحرب كمحاولة منها لاستعادة أمجاد الفترة النابوليونية التى هفت إليها أفئدة الفرنسيين. أما النمسا فقد بقيت على أسلوبها الحذر المحايد رغم جهودها المستمرة فى مؤازرة الأقليات المسيحية فى البوسنة والهرسك، حتى فى وجود برنامج إصلاحى ودستورى عثمانى فى البلاد وفق النظم الأوروبية والفرنسية.. ولكن حال دون تدخلها، الحفاظ على قوتها العسكرية لمواجهة المعارضة الداخلية، وكذلك القوى البروسية الناشئة، والتى كانت تعد نفسها لوراثة الزعامة فى الإمبراطورية النمساوية.

وقد بدأت بوادر الأزمة التى أدت إلى الحرب عندما هاجم نصارى البوسنة قافلة عثمانية وقتلوا عددًا كبيرًا من جنودها وخطفوا قائدها[1].. وعندما أرسلت الدولة بعض قواتها لتأديب المتمردين، أعلنت كلٌّ من الصرب والجبل الأسود حيادهما. وإزاء الانتقام العثمانى، تصدت وسائل الإعلام الأوروبى لأسلوب الردع العثمانى، وساندت موقف الأقليات البادئين بالعدوان، حتى بدأت روسيا تتقدم لحماية السلاف. وتحالفت الدوافع القومية والتطلعات السياسية والدينية لزيادة اضطراب البلقان، حتى أضحت المنطقة أشبه ببرميل بارود معرَّض للانفجار إذا ما ارتفعت حرارة المنطقة. ولم يكن خافيًا على الدول الأوروبية المعنية أهمية الدولة العثمانية فى الحفاظ والسيطرة على المضايق البحرية إزاء الأطماع الروسية التى قامت بالفعل بالاستيلاء على الأفلاق والبغدان (رومانيا). وطلبت

(1) محمد حرب، مرجع سابق، ص 64.

الدولة العثمانية مساعدة الخديوى «إسماعيل» والى مصر رغم توجسها من أطماع هذا الخديوى. وبالفعل سارع الخديوى بإرسال قواته رغم تحذيرات فرنسا وبريطانيا وتهديدهما بحصار السواحل المصرية[1]. وهكذا شارك الجندى المصرى إلى جانب الجندى العثمانى والجنود الفرنسيين والبريطانيين، وهزم الجيش الروسى عند نهر «ألما». وقد بلغت القوات المصرية 21 ألف مقاتل. وساندت القوى البرية قطع الأسطول العثمانى والمصرى لحصار شواطئ شبه جزيرة القرم، ووجد القائد العثمانى «مصطفى ناتلى بك» أن الضرورة العسكرية تستدعى توحيد القيادة العسكرية العثمانية والمصرية تحت رئاسته، مع التحفظ فى إعطاء المصريين حرية الحركة المنفردة، ومنعهم من القيام بإجراءات مرنة مع الثوار، أو استقطابهم نحو الحكم المصرى فى المنطقة كتعويض عن خسارة المصريين السابقة فى جزيرتىْ كريت وقبرص. وجاءت هذه المبادرة التركية ردًّا على نصيحة الخديوى لقواده المشاركين فى الحرب بالحرص على تثبيت الاستراتيجية المصرية المستقبلية فى البلقان.

وهكذا.. فرغم اشتراك كلتا القوتيْن العسكريتيْن متلازمتيْن فى المعارك، إلا أن قيادات كلٍّ منهما كانت تتحرك بصورة مختلفة حتى لا تنفرد إحداهما بانتصار حاسم ضد الثوار. كما رأت القيادة المصرية أن انتصار الفريقيْن متلازميْن قد يفسَّر فى غير صالح مصر، وكان «إسماعيل» يتوقع التأييد الفرنسى له فى دوره الجديد، سيما أنه قام بمعاونتها عسكريًّا فى

(1) السروجى، مرجع سابق، ص 67.

المكسيك رغم مخالفة ذلك لفرمان 1841، كما أن بريطانيا كانت ترى أن مصر أفضل من الحكومة العثمانية فى إدارة الجزيرة، وكان مؤدَّى ذلك عدم الاطمئنان والتوجس العثمانى حيال مصر!

وبعد أن أحرز الطرفان عدة انتصارات ضد الروس، خاضت بريطانيا وفرنسا معارك حاسمة ضد الروس عام 1854 للقضاء نهائيًّا على القوة البحرية الروسية[1]، وهو ما كان يهم كلتا الدولتيْن، فاختارا ميناء إسباستنبول الروسى ليكون هدفًا للعمليات العسكرية.

وفى نفس الفترة، قاد القسيس «دانلو» الثورة فى الجبل الأسود، ونادى بنفسه ملكًا عليها سنة 1855م، فأرسلت الحكومة العثمانية بقوات للقضاء عليه، حتى تدخلت حليفته روسيا وطلبت عقد معاهدة منفصلة خاصة بالجبل الأسود، وأيضًا لتسوية مسألة الأماكن المقدسة فى فلسطين، والاعتراف بالبطريرق الروسى رئيسًا دينيًّا لكل عموم الأرثوذكس فى الدولة العثمانية. ومن هذا المنطلق، أصبح تدخل فرنسا محتومًا لحماية تطلعاتها التقليدية فى الشرق، خاصة أن روسيا أرسلت قواتها نحو الدانوب لتأييد الجبل الأسود[2]. وهكذا اشتعلت المعارك بين الروس والقوى المتحالفة، رغم أن دور بريطانيا العسكرى كان يعد مخالفًا ومتناقضًا مع اتفاقياتها السابقة مع الروس، إلا أن التقدم الروسى كان

---

(1) الأمير عمر طوسون، الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (1853 -1855م)، القاهرة: مكتبة مدبولى، ص 137.

(2) محمود ثابت الشاذلى، مرجع سابق، ص 135.

أكثر خطورة عندها، ومن هنا جاء ضرب أهم القواعد الروسية فى إسباستنبول، ثم انتهت الحرب قبل القضاء نهائيًا على قوة روسيا.

الجدير بالذكر أن اتجاه بريطانيا وحليفتها فرنسا إلى عدم القضاء الكامل على قوة روسيا كان يهدف إلى استمرارها كقوة ضاربة فى المنطقة تهدد الدولة العثمانية وتفتت قواها وجهودها العسكرية. ويتماثل هذا الوضع فى كثير من دواعيه مع الدور الأمريكى فى التصدى لقوة العراق العسكرية عندما هاجمت جارتها الكويت عام 1990، دون أن ينهى تمامًا قوة «صدام حسين» فى العراق؛ وذلك حتى يستمر وجوده مصدرًا للرعب عند الكويتيين فلا يفكرون فى الاستغناء عن القوة الأمريكية، والمقابل دائمًا هو الصالح العام للولايات المتحدة الأمريكية!

وهكذا، عندما تتكرر نفس الظروف والملابسات، نجد أن رد الفعل الاستعمارى يتماثل، سواء فى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين، حتى بعد استقرار النظم الدولية الخاصة بتسوية النزاعات بين الدول.. ولكن اليد القوية دائمًا تفرض نفسها بالرغم من الشرائع والقوانين!

معاهدة باريس عام 1856 وتحجيم الدور الروسى فى البلقان

سارعت الدول الكبرى قبل إحراز نصر ساحق على روسيا إلى عقد مؤتمر باريس عام 1856 لتوقيع شروط الصلح بعد أن وضح أن الوصول إلى نصر نهائى على الروس سيثير المشاكل بين الدول المتحالفة، وسيفتح المجال أكثر للدولة العثمانية لكى تشتد قبضتها على ولاياتها المسيحية فى

البلقان، كما ستنجح النمسا فى وراثة النفوذ الروسى فى المنطقة، الأمر الذى سوف يزيد الخصومات التقليدية على الساحة الأوروبية ذاتها فى فرنسا والنمسا وألمانيا.. ولذلك تقرر فى معاهدة باريس احترام سيادة الدولة العثمانية وإعلان حيدة البحر الأسود، وإن كان هذا الحياد ينقصه الاعتراف الروسى بعد أن تقلص نفوذ روسيا خلال هذه الفترة وأجلت تحقيق مآربها فى الدولة العثمانية. كما أقرت المعاهدة حرية الملاحة فى نهر الطونة (الدانوب)، وتخلصت النمسا من الخطر الروسى عند مصب ذلك النهر أو التوسع فى البلقان[1]. كما أقرت المعاهدة بحق الباب العالى فى إقامة حاميات فى القلاع التابعة له فى الدانوب، والتعهد بعدم الاستعانة بهذه الحاميات فى التعدى على الولايات إلا بعد موافقة الدول الأوروبية الموقِّعة على المعاهدة.

كما حرصت الدول الأوروبية فى هذه المعاهدة على أن يتعهد الباب العالى بإدخال نظم حديثة فى أسلوب حكمه تجنبًا لأية تدخلات أوروبية جديدة فى المنطقة.

وكان تنازل الباب العالى عن قلعتيْن من قلاعه الست المنصوص عليها فى المعاهدة قد أطمع الصرب فى الوصول إلى استقلال تام[2] وتحريض البوسنة والهرسك على الانفصال.

---

(1) السروجي، مرجع سابق، ص 139.
(2) المرجع السابق، ص 139.

المعالجة الأوروبية لمسألة الصرب

تحولت روسيا بعد معاهدة 1856 إلى الشرق الأقصى فى توسيع ممتلكاتها على حساب دولة الأفغان، بالرغم من معاهدة 1857 التى أنهت الحرب الأفغانية الأولى. ووصل الروس بالفعل حتى سمرقند وهارى عام 1868م، ثم توقفت توسعاتهم سنة 1878 بالضغوط الإنجليزية. واعترفت روسيا بأن دولة الأفغان تدخل فى نطاق النفوذ البريطانى فى معاهدة 1908 الإنجليزية - الروسية، وبهذا تكون دولة حاجزة بين إنجلترا فى الهند وروسيا القيصرية، مع احترام سيادة هذه الأراضى[1]. وفى نفس الوقت، كانت الدبلوماسية الروسية تعمل من أجل استقلال الصرب كحل لإنهاء الفتن لدى الباب العالى الذى اضطر تحت الضغوط الروسية إلى قبول العرض الروسى وسحب الحاميات العثمانية، حتى لم يَبْقَ سوى العَلَم العثمانى يُرفع إلى جانب العَلَم الصربى فى هذه المنطقة. وإزاء النجاح الصربى، بدأ التحرك من البوسنة والهرسك، حتى وافق الباب العالى على إصدار تنظيمات خاصة بهاتيْن الولايتيْن. وعندما ثار بعض الأتراك على هذه التنازلات واغتالوا قنصلى ألمانيا وفرنسا، تحركت الأساطيل من النمسا واليونان وروسيا وإيطاليا لتدعيم بعثة التحقيق المكلفة بالتحقيق ومعاقبة الجناة[2]. ثم عُقد مؤتمر فى برلين ضم «بسمارك»

(1) صحيفة الوفد، عدد ربيع الأول 1415 هـ - 1994 م، مقال «جمال بدوى»: الأحزان فى بلاد الأفغان، ص 14.

(2) السروجى، مرجع سابق، ص 136.

المستشار الألمانى و«أندراس» وزير خارجية النمسا و«جور تشكوف» وزير خارجية روسيا، وقدموا «مذكرة برلين» التى ضمت المطالب الأوروبية بشأن دول البلقان، وقُدمت للباب العالى متزامنةً مع ثورات عِرْقية، حيث قامت المذابح ضد المسلمين المدنيين، ولم يتحرك الرأى العام إلا عندما تحركت قوات الدولة لمنع التعديات. وتناولت الصحافة البريطانية المسألة بتضخيم شديد لإجبار حكوماتها على اتخاذ موقف إيجابى من الباب العالى. وبالرغم من إعلان فرنسا وإنجلترا أن مذكرة برلين تعد تدخلًا سافرًا فى شئون الدولة العثمانية، وبعد رفض الباب العالى لهذه المذكرة، أرسلت بريطانيا ببعض قطع أسطولها بالقرب من منطقة الأحداث لإشاعة الطمأنينة لدى المسيحيين والضغط على الباب العالى. وفى 30 من مايو عام 1876م، أعلنت الصرب الحرب على الأتراك، واستنجد السلطان العثمانى مرة أخرى بالخديوى «إسماعيل» الذى حرص على إجابة السلطان حتى يسانده بدوره فى مقاومة النفوذ الإنجليزى والفرنسى الذى يتدخل فى شئون بلاده ويهدده بالتنازل عن العرش[1]، إضافةً إلى التهديد بإنشاء دولة للدروز التابعين لها فى منطقة قناة السويس[2]. وتمكنت الدولة العثمانية من هزيمة الصرب، ولم تتدخل إنجلترا رغم الضغوط على حكومتها، والتى قام بها السياسى «جلادستون»، وطالبت بريطانيا الباب العالى بقبول المفاوضات ومنح ولايتىْ البوسنة

(1) محمد صفوت، الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الأوروبية إزاءه، ص 12.
(2) نجيب صالح، تاريخ العرب السياسى 1856 -1956، دار اقرأ، ص 20.

والهرسك الحكم الذاتى، ووافق الباب العالى على أن يذهب أمير الصرب إلى إستانبول لطلب العفو والتعهد بتحمل نفقات وتعويض الحرب. وإزاء التحرك الصربى المستمر، سارعت الدولة فى 13 من أكتوبر عام 1876 بسحق قوات الصرب التى قادها الروسى «تشرنايف»، وامتنعت عن التفاوض مع هاتيْن الولايتيْن باعتبارهما من أملاك الدولة العثمانية، ثم رضخ السلطان «عبد الحميد الثانى» لحكومة الاتحاديين بإعلان دستور 1876م، وبمقتضاه تم منح الولايات العثمانية حقوقًا دستورية عديدة، ولم تمنع تلك الخطوة الدول الأوروبية من عقد مؤتمر فى الأستانة أقر بحق البوسنة والهرسك فى الاستقلال الإدارى تحت حكم رئيس مسيحى يوافق عليه الباب العالى[1]، ومنح بلغاريا استقلالًا ذاتيًّا، وأن تشمل منطقة الجبل الأسود «سبييزا» واثنتى عشرة مقاطعة من ألبانيا والبوسنة والهرسك.

كما قرر المؤتمر عودة الصرب إلى حدودها القديمة وضم روفنبيك، وأن تقوم قوة دولية بحفظ الأمن بها.. وقرر المؤتمر أيضًا جعل اللغة السلافية لغة البلاد الرسمية، وأن يتم اختيار القضاة ومشايخ القرى بالانتخاب[2]. وشكلت قرارات مؤتمر الأستانة ـ التى لم يحضرها المندوب العثمانى رغم انعقادها فى عاصمة بلاده ـ خطوة حاسمة فى تفتيت الدولة العثمانية، وضربت باحتجاجات الباب العالى عرض الحائط. ومنذ هذه المعاهدة

---

(1) السروجى، مرجع سابق، ص 17.
(2) محمد حرب، مرجع سابق، ص 72.

وحتى الحرب العالمية الأولى، تخلت بريطانيا عن المحافظة على أملاك الدولة ظاهريًا وباطنيًا لمواجهة التنافس الاقتصادى المتصاعد مع ألمانيا المتحدة التى مضت فى طريق تكوين المستعمرات. وانتهزت روسيا رفض الدولة العثمانية تنفيذ بنود المعاهدة الجائرة وعقدت اتفاقًا مع الدول المعنية، وأشركت بريطانيا، وبدأت تعد للحرب الروسية ـ التركية بعد أن حصلت على موافقة تلك الدول على خوض الحرب إلى جانبها. ولم تعد بريطانيا كسابق سياساتها تكتفى بمجرد الإعلان بأن هذه الحرب تخالف بنود معاهدة 1856 التى تعهدت باحترام استقلال الدولة العثمانية، ولكنها تشددت فيما يتعلق بتعرُّض أمن قناة السويس أو المضايق العثمانية أو الخليج العربى للخطر؛ لوجود المصالح البريطانية بها. أما النمسا فوقفت بريطانيا حيالها على الحياد بعد أن وقّعت اتفاقًا بألا تتعرض لحقوق النمسا فى البوسنة والهرسك.

وهكذا تم لروسيا النجاح فى اختراق البلقان حتى وصلت إلى بنى زغرة فى 15 من يوليو عام 1877[1] ثم أدرنة، وبذلك هددت العاصمة العثمانية. وبعد أن استقر لها الأمر، أجرت مفاوضات مع حكام الصرب والجبل الأسود، وجرت مفاوضات بين الجانبين العثمانى والروسى انتهت بتوقيع معاهدة سان استيفانو التى نصت على زيادة رقعة الجبل الأسود إلى الضِّعف وسحب لواء نيس من الأتراك وضمه للصرب، كما حصلت رومانيا على الحكم الذاتى وضمت منطقة دوبرايجه إليها بدلًا من بسارابيا

(1) حسين لبيب، مرجع سابق، ص 71.

التى استولت عليها روسيا. أما بلغاريا فامتدت حدودها من نهر الدانوب شمالًا إلى بحر أرخبيل جنوبًا حيث تسكن عناصر غير بلغارية. وهكذا لم يصبح للدولة العثمانية بعد ذلك فى أوروبا سوى البوسنة والهرسك وألبانيا وأبيروس وسالونيك وغاليبولى والأستانة، أما فى الميدان الآسيوى من الدولة فاستولت روسيا بمقتضى المعاهدة المذكورة على قارض وأرضفان وباطوم وبايزيد، إضافةً إلى استحقاق غرامة حربية ضخمة على الدولة العثمانية.

وقبل أن يصل إلى علم الحكومة البريطانية نبأ توقيع تلك المعاهدة، أدلى اللورد «داربى» فى منتصف مارس عام 1878 بأنه يجب أن يكون مفهومًا أن أى اتفاق يُعقد بين تركيا وروسيا لابد أن يُعرض على مندوبى الدول الأوروبية لبحث مسألة البلقان، وأن هذا العرض لن يكون للتصديق عليه فقط، بل للنظر فيه ومناقشته. ولكن قرارات سان استيفانو لم تعلمها حكومة لندن إلا فى 23 من مارس؛ أى بعد انقضاء ثلاثة أسابيع[1] على توقيعها؛ ولهذا ثارت بريطانيًا. وعلق اللورد «بيكونسفيلد» فى مجلس اللوردات على هذه الاتفاقية بأنها قضت نهائيًا على ما يعرف بتركية أوروبا ومحت الإمبراطورية العثمانية. وشرعت الحكومة الإنجليزية لمواجهة روسيا عسكريًا، وأمرت بحشد الاحتياطى العام لجنودها، وتجمعت أعداد من الأسطول الإنجليزى حول مالطة. وإزاء هذه الاستعدادات الحربية، حاولت ألمانيا تهدئة الموقف وإيقاف الاستعدادات الحربية من

(1) محمد السروجى، مرجع سابق، ص 294.

الجانبيْن، واقترح «بسمارك» إبعاد كلٍّ من الأسطول الإنجليزى والأسطول الروسى عن الأستانة كشرط لقبوله الوساطة بين الطرفين، ونجح «بسمارك» فى إقناع روسيا بعرض مشكلة المضايق من جديد فى مؤتمر أوروبى لتخفيف بعض الضغوط عن الحكومة العثمانية وسحب المكاسب الروسية؛ ولذا سارع الأسطول البريطانى باحتلال جزيرة قبرص بصفة مؤقتة. كما أعلن ـ حتى تجلو روسيا عن مكاسبها فى آسيا؛ أى فى قارض وباطوم وبايزيد ـ عقد اتفاق مع الحكومة العثمانية فى 4 من يونيو عام 1878 قبل المؤتمر الأوروبى المزمع عقده بشأن هذه المسألة تحت ضغط وجود أسطولها فى المياه التركية، وشعرت فرنسا أن هذا الاتفاق الجانبى يهدد مصالحها، فأعلنت احتجاجها على مخالفة الاتفاق الفرنسى ـ الإنجليزى، الخاص ببقاء الحال كما هو عليه، حتى يتولى المؤتمر بحث الأمر.

ولم يفزع الاتفاق الإنجليزى العثمانى فرنسا فقط، بل بقية الدول الأوروبية أيضًا، وكذلك الحكومة المصرية، حيث سارع «كامل بك القبوكتخدا» إلى الخديوى يخبره بتوقيع المعاهدة الدفاعية مع الباب العالى[1]، كما رفض السلطان «عبد الحميد» ـ بناءً على تأييد الحكومة الإنجليزية ـ بنود هذه المعاهدة، واستند فى رفضه إلى عدم اشتراك بريطانيا فيها، وحاول إرضاء العالم الأوروبى بما أدخله فى البلاد من نظم دستورية جديدة. وقامت حكومة الاتحاديين بالهيمنة على السلطة، حتى إن بريطانيا

(1) محمد السروجى، مرجع سابق، ص 294.

صرحت بأنه بتطبيق المشروطية الجديدة ستنتهى مشاكل الأقليات المسيحية[1]. وطالب السلطان «عبد الحميد» بعقد مؤتمر برلين الذى يرأسه «بسمارك». وعلى أى حال، لم يأتِ مؤتمر برلين بجديد للدولة العثمانية، ولم يُنْهِ الاستقطاعات من الدولة، بل كما قال الزعيم المصرى «مصطفى كامل»: إن اتفاقية الأستانة جعلت بريطانيا تشجع السلطان على رفض قرارات سان استيفانو التى كانت أقل ضررًا من الاتفاقية التالية، مؤكدًا أن بريطانيا كانت تعمل دائمًا على إضعاف قوة الدولة العثمانية.

وانتهى مؤتمر برلين بالقرارات التالية: تقسيم بلغاريا قسمين: القسم الشمالى يتمتع باستقلال داخلى، والقسم الجنوبى ـ أى الرومللى الشرقى ـ يقوم على حكمه والٍ مسيحى يعينه الباب العالى. كما أيد الاتفاق استقلال رومانيا وضم دوبرايجه إليها نظير استيلاء الروس على بسارابيا التى سبق أن انتُزعت منها فى معاهدة باريس عام 1856. وبالنسبة للصرب، فقد ضم إليها الاتفاق منطقة بنش والجبل الأسود، إذ منحها فقط ثلث الأراضى التى قُررت لها فى سان استيفانو. وبالنسبة للنمسا، فقد أقر المؤتمر أن تتولى الحكم ـ ولمدة غير محدودة ـ فى ولايتى البوسنة والهرسك، ووُعدت اليونان بضم تساليا وأبيروس من العثمانيين. وأخيرًا قرر المؤتمر احترام معاهدة 1856 فيما يتعلق بدولية المضايق ونهر الطونة، كما طالب باحترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها بعد كل هذه الاستقطاعات،

(1) محمد السروجى، مرجع سابق، ص 295.

إضافةً إلى فرض تعميم نظام الإصلاح الأساسى - الذى طُبِّقَ عام 1868 فى كريت - فى جميع الولايات الأخرى.

وهكذا لم تأتِ معاهدة برلين بجديد بالنسبة للأتراك، وإنما كرست مصالح النمسا والأقليات المسيحية التابعة للعثمانيين، وفرضت نوعًا من الرضا فى جميع الدول الأوروبية المتنازعة، بالرغم من أن احتلال بريطانيا لقبرص قد شجع فرنسا فيما بعد على احتلال تونس وأنْ تنافس بريطانيا فى الاهتمام بشئون مصر حتى لا تنفرد بها. وشعرت روسيا بالإذلال بالرغم من مكاسبها الواضحة، واعتبرت إنجلترا مسئولة عن ذلك إلى حد كبير.

وكلفت المعاهدةُ الدولةَ العثمانية أموالًا باهظة، وأضعفت هيبتها السياسية، مما دفع السلطان «عبد الحميد» إلى إحكام قبضته على موارد البلاد، كما قام بإلغاء الدستور وتكميم أفواه المعارضة لمواجهة انهيار الدولة، الأمر الذى قَوَّى التذمر فى نفوس الرعية.

وقد وُوجه السلطان «عبد الحميد» بأكبر حملة تشويه فى تاريخ الدولة العثمانية لمواقفه من الادعاءات القومية المطروحة على الساحة العثمانية، وعُدَّت جهوده فى المحافظة على أملاكه دعوةً للتأخر والرجعية، ومن ثم كان تأليف الأحزاب السياسية الداعية إلى اللامركزية (جمعية التشبث الشخصى وعدم المركزية والمشروطية)[1]. ورغم تبنيها فكرة الاستقلال

(1) ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص 106.

الذاتى فى إدارة الولايات، إلا أنها لم تجد قبولًا بين الشعوب المسيحية لاشتمالها على مبدإ الولاء للخلافة الإسلامية، كما ظهرت تجمعات سياسية أخرى كحزب «وطن» (Vatan) الذى تَشَكَّلَ فى سالونيك من مجموعة من الضباط والموظفين، وانضم إليهم العديد من «الدونما»، وهم اليهود الذين دخلوا فى الدين الإسلامى. وقد تميز هذا الحزب بالأنظمة السرية[1]، سواء فى الانضمام إليه أو فى أسلوب الاجتماعات والعمل. كما انتشرت مبادئ الاتحاد والترقى فى مقدونيا تحت سمع وبصر الضباط الأوروبيين المقيمين فيها بموجب اتفاقية «مورزستيح»[2]، وكان أعضاء حزب تركيا الفتاة ذاك يشعرون بضغوط القوى الأوروبية، فى حين حرص السلطان «عبد الحميد» على اتهام بريطانيا بإثارة الفتن القومية، وشجع التقارب مع ألمانيا التى رأى أنها أقل ضررًا، حتى إنها كانت ترفض الاشتراك فى المظاهرات البحرية الرامية إلى إرهاب الدولة العثمانية، وكانت الزيارتان الشهيرتان لإمبراطور ألمانيا سنتىْ 1888 و1898 تتويجًا للعلاقة الحميمة مع العثمانيين فى حقبة كان ملوك أوروبا يرفضون خلالها زيارة **السلطان الأحمر**[3] كما لَقَّبُوه!

وساهمت القوى الأجنبية ـ بكل تناقضاتها وتنافسها ـ فى تقوية الحزب العسكرى فى الدولة للتسلط السياسى على دفة الحكم، وصولًا لإيجاد

---

(1) Lieutemant Colonel Malterne L'armee jeunes Turkues, Revues de sciences Politique 1914, p. 434-435.

(2) إرنست مور، ثورة تركيا الفتاة، ص 152.

(3) المرجع السابق، ص 153.

حالة من الفوضى فى البلاد تؤثر على قوة الخليفة، والقضاء على موقفه المتشدد من مسألة القوميات وموضوعات أخرى تخص الدول الأوروبية، منها: إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وهو ما كان يرفضه السلطان «عبد الحميد» بشدة. وانتهى الأمر بتدخل العسكريين فى الحكم وبداية هزائم الاتحاديين فى معارك عسكرية جديدة وصراعهم الداخلى مع أنصار ـ ومعارضى ـ السلطان، وكذلك مع الذين نبهوا إلى خطورة استعارة أساليب الغرب فى الدولة الإسلامية لوجود اختلاف جذرى بين الفريقين، حتى إن السياسى النمساوى «مترنيخ» قد أشار أيضًا إلى خطورة خطوات الاتحاديين فى تطبيق القوانين الأجنبية، ولكنه وُوجه بهجوم باعتباره كارهًا للنفوذ الفرنسى فى الدولة العثمانية[1]. وقد استمرت تلك التنظيمات منذ تبنِّى السلطان «عبد المجيد» لها وإصداره خط كلخانة عام 1861 الذى أعده الصدر «رشيد باشا» للمساواة الكاملة بين رعايا الدولة فى دفع الضرائب، وكذلك فى فرض الخدمة العسكرية على غير المسلمين. وكان مؤدَّى ذلك القضاء على نظام الإقطاع الحربى[2]، مع استمرار الخطط العدائية من جانب الأوروبيين؛ فالهدف كان القضاء على الدولة وليس إصلاحها.

ولا يجب إغفال أن هذه الإصلاحات افتقرت إلى اقتناع السلاطين فعليًا بها، كما أن طبقات الشعب نفسها استنكرت تمامًا كل صور

(1) عبدالعزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص 46.
(2) عبدالعزيز سليمان نوار، مرجع سابق، ص 44.

التدخلات الأجنبية فى شئون الدولة، وكذلك التدخل الأوروبى فى شئون المضايق البحرية، إضافةً إلى انتشار المدارس والهيئات الأجنبية المختلفة، وخاصة الإرساليات الأمريكية التى أقنعت دولتها بالنظر إلى اليهود بعين الاعتبار فيما يتعلق بحقهم فى إنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين، حتى إن السلطة الأمريكية استنكرت التفرقة بين اليهود والمسيحيين فى اتجاهات الدولة العثمانية[1]. واستمر الغزو الفكرى الخارجى مواكبًا لجميع اتجاهات الشئون العثمانية، فلم تختلف أفكار «رشيد باشا» عن محاولات تلميذه «مدحت باشا» فى تسييس مشاعر الأتراك نحو الأوروبيين، حتى تم وضع دستور 1876[2]. وتصاعدت سياسة القمع والتنكيل التى قام بها «عبد الحميد» لحماية الاستقرار السياسى داخل البلاد[3].

على أى حال، لقد تحملت الدولة عبء الاستدانة لتغطية الإصلاحات الأوروبية المفروضة، ووصلت الديون الأجنبية إلى 252 مليون ليرة ذهبية عام 1881 فى عهد السلطان «عبد العزيز»، وسارت السياسة البريطانية والفرنسية حتى ذلك الوقت على مبدإ الحفاظ على التوازن الدولى[4]، وإن كان السياسى الفرنسى «بونكاريه» من الرافضين لمبدإ انفصال الولايات

---

(1) فاضل حسين، مرجع سابق، ص 4.

(2) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، إعداد محمد حرب، كتاب الهلال، العدد 84، ص 16.

(3) أميرة محمد كامل الخربوطلى، مرجع سابق، ص 22.

(4) على ماهر، القانون الدولى، مطبعة الاتحاد، 1924م، ص 115.

العثمانية[1] رغم ظلام الجو السياسى فى أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين.

البلقان على مشارف الحرب العالمية الأولى

بعد حرب القرم والهزيمة الدبلوماسية التى مُنيت بها السياسة الروسية فى البلقان، وفقدانها الأمل فى أى تقدم إزاء التكتل الأوروبى، فقد غيرت روسيا استراتيجيتها نحو التوسع شرقًا فى سيبريا ومنشوريا، ولم تعترض بريطانيا منذ البداية على الاستراتيجية الروسية الجديدة، حتى إنها لم تعترض على إنشاء روسيا قاعدة بحرية فى بورت أرثر شرق آسيا رغم وجود المصالح البريطانية بها. إلا أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت صراعًا بين فرنسا وإنجلترا[2] بلغ حد إشعال نيران الحرب بينهما فى إفريقيا[3]، واستغلت القوميات السياسية فى البلقان انشغال الدول الكبرى فى صراعاتها خارج القارة الأوروبية وتصديها للتوسعات الألمانية الخارجية لزيادة نشاط الفتنة القومية فى البلقان، حتى لقد هددت سلام العالم سنة 1908 -1909، وكذلك فى سنتى 1910 و1913، ونجح انقلاب عسكرى فى البلقان تحت زعم نشأة الصرب الكبرى ومعاداة النمسا التى تمكنت من ضم البوسنة والهرسك ضمًا كاملًا فى 15 من أكتوبر عام 1908،

---

(1) لوردوديق دقونيا سون، أناضوليا إصلاحات أرمنى مسئلة، سوريا مسئلة، عرّبه عن التركية راغب رفقى، الناشر: اعتماد كتخانة، ص 83.

(2) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص 437.

(3) وقفت الدولتان شاهرتَى السلاح فى فاشودة عندما امتد التوسع الفرنسى من الغرب صوب القوات البريطانية المصرية، لولا أن تراجعت فرنسا عن احتلال فاشودة.

وأيدت روسيا الثوار الصرب إلى حد إعلان التعبئة العسكرية، خاصةً أن ألمانيا كانت تتجنب تمامًا العداء الروسى لأنها كانت بسبيل تحقيق وضع متميز فى الدولة العثمانية. واقترحت الحكومة الألمانية فى ديسمبر سنة 1910 عقد اتفاقية مع روسيا تتعهد فيها بعدم تأييد سياسة النمسا فى البلقان، على أن تتعهد روسيا بعدم تأييد بريطانيا فى معاداتها. ورغم أن الاتفاقية لم تتم بصورة رسمية، إلا أن روسيا لم تتوقف عن الضغط على الدولة العثمانية فيما يتعلق بتطبيق الإصلاحات فى البلقان[1]. واستمرت سياسة «بسمارك» الألمانية فى العزل بين روسيا وبريطانيا، كما أشار على حكومته بعدم الانحياز لبريطانيا كى يتجنب معاداة روسيا[2] ويتمكن من اتباع نفس الأسلوب فى الإبعاد بين روسيا وفرنسا، على الرغم من أن الفرنسيين آنَ ذاكَ لم يشغلهم سوى خطر رجحان كفة إنجلترا فى البحر المتوسط، ولم يجدوا فى نمو البحرية الروسية خطرًا يوازى سيطرة إنجلترا على البحار[3].

وهكذا حفلت السنوات القليلة التى سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى بأزمات دولية، وإنْ حَجَّمَتْها بعض الشيء تلك التجمعات الدولية ونظام المحالفات الذى أقامه «بسمارك» فى القارة الأوروبية، فكان الحياد المسلح The armed peace هو السمة الغالبة على العلاقات الدولية، ولم

---

(1) السروجى، مرجع سابق، ص 178.
(2) المرجع السابق، ص 179.
(3) جلال يحيى، أوروبا المعاصرة، مرجع سابق، ص 203.

يكن أكثر من الحرب البلقانية التى اشتعلت عام 1913 وعرَّضت الدولة العثمانية لأحرج فترات تاريخها بعد هجوم إيطاليا المباغت على سواحلها فى ليبيا. وأثناء استمرار الحصار الإيطالى الذى عجز عن التقدم داخل البلاد[1]، اندلعت ثورة البلقان التى اشترك فيها الصرب وبلغاريا واليونان والجبل الأسود، وصَعَّدُوا الثورة إلى حرب شاملة بتكوين تحالف مشترك[2]، فتقدموا من جهة الشمال واحتلوا منطقة درواز ومون استر، ثم احتلوا سالونيك، وأسروا أعدادًا هائلة من الأتراك المدنيين وطردوهم خارج البلاد، ثم تقدمت الفرق البلغارية وحاصرت مدينة أدرنة. وهُزمت القوات العثمانية على جميع الجهات بعد أن هاجمتها القوات اليونانية من الجنوب وأسروا ألف جندى تركى، حتى امتلأت المستشفيات بالقتلى والجرحى وتفشت الأمراض والأوبئة، ولم يتمكن القائد التركى «مصطفى كمال» سوى من منع توغل البلغار فى أدرنة، حيث كان يوجد خط دفاع المدينة الذى شُيد أثناء حرب القرم، ولكنه كان ضعيفًا، فاستمر حصار المدينة. وبدا الجيش العثمانى متخاذلًا نتيجة توزيع جهوده بين سواحل ليبيا وحرب البلقان، الأمر الذى يؤكد التوافق بين الجانبين عندما حرصت القوات البلقانية على ضرب العثمانيين قبل وصول قواتهم الموجودة فى سواحل ليبيا.

---

(1) مصطفى الزين، مرجع سابق، ص 38.

(2) Colonel Lamouche, op. cit. p. 353-354.

انظر أيضًا الكتاب الأصفر: Livre jaune, Affairs Balkaniques, 1912, p. 92

وهكذا تم للبلقانيين انتزاع كل أملاك الدولة العثمانية فى أوروبا ما عدا العاصمة إستانبول، ولولا جهود القائد «مصطفى كمال» فى حماية المضايق فى غاليبولى لما وقف الزحف البلغارى عند حد محاصرة أدرنة. وقد انتهز «أنور باشا الاتحادى» نشوب الخلاف بين القيادات البلقانية، فحاصر المدينة المحاصرة، ودخل أدرنة دخول الفاتحين وسط تهليل وتكبير المسلمين.

معاهدة بوخارست، والمرحلة قبل الأخيرة فى استقلال البلقان

أنهت هذه المعاهدة فى أغسطس سنة 1913 مراحل الحرب البلقانية، حيث تقرر منح اليونان جنوب مقدونيا وميناء سالونيك وجزيرة كريت، ومنح الصرب منطقة درواز وموناستر، كما سلمت رومانيا إقليم دبروجة[1] الذى كان فى حوزة بلغاريا. وخشيت ألبانيا المسلمة من الدخول فى معترك الصراعات الأوروبية، فأعلنت استقلالها الذاتى تحت حكم أمير ألبانى. ولم يحقق السلم البلقانى الذى تم بموجب معاهدة بوخارست النتيجة المرجوة، ولم يمنع وقوع صدامات جديدة فى البلقان. وكما يذكر السلطان «عبد الحميد» فى مذكراته، فإن كمية العداء والكراهية بين دول البلقان بعضها وبعض، تفوق كراهيتهم للدولة العثمانية[2]!

(1) مصطفى الزين، مرجع سابق، ص 43.
(2) مذكرات عبد الحميد الثانى، إعداد محمد حرب، كتاب الهلال، العدد 418، ص 16.

الصراع بين دول البلقان

جاءت بداية الخلاف من الحكومة النمساوية عندما طالبت الصرب بالولاء للإمبراطورية النمساوية كبلغاريا، وفى الجانب الآخر كان المنهزمون فى الحرب البلغارية الأخيرة من الأتراك والبلغار يسعون لعقد تحالف بينهما ضد الصرب لاستعادة ما استُقطع من أراضيهم فى بوخارست، وسعوا لشن حرب انتقامية، وإن رأت بلغاريا التريث بعض الوقت للاستعدادات. وطلب الملك البلغارى «فرديناند» المساعدة من الوزير النمساوى للشئون الخارجية، قائلًا: «ساعدونا وسنعترف لكم بالجميل».

ولما كانت مسألة الصرب هى ما تشغل النمسا والمجر، فقد طالبوها إما بأن تتعهد بالولاء، وإما إعلان العداء رسميًّا. ولم تتقدم أكثر من ذلك حكومة النمسا فى تهديدها، فتشجعت الصرب، وتكونت فى داخلها جمعيات نجحت فى إثارة أهالى البوسنة والهرسك. وتزامنت مع هذه الأحداث أزمة مراكش بعد زيارة قيصر ألمانيا لمراكش وتأييده سلطان المغرب فى المحافظة على استقلاله. وهكذا تهيأت أوروبا عسكريًّا ونفسيًّا للحرب، وأضحى الموقف الدولى كما وصفه سفير ألمانيا فى باريس سنة 1914: «السلام تحت رحمة الأزمة المقبلة»[1]. وبالفعل حدثت الأزمة عندما قُتل ولى عهد النمسا وزوجته على يد صربى من سكان البوسنة، من

(1) Ragner Bobert, M. The Concice history of Modern Europe 1789-1914, London 1960. p. 340.

أنصار جمعية اليد السوداء، فى يونيو عام 1914. وقد سبقتها محاولة فاشلة قام بها بعض الصربيين عندما ألقوا بقنبلة على ولى العهد، ولكنها لم تُصِبْهُ، وإنما أدت إلى إصابة مجموعة من المرافقين له.. وفى أثناء زيارة ولى العهد للجرحى، نجحت المحاولة الثانية، وأطلق الصربى الرصاص على ولى العهد وزوجته[1].

وارتفع الستار عن مجموعة متداخلة من اتجاهات استعمارية وخلافات عرقية وكبرياء قومى سياسى وتنافس دولى بكل أبعاده، ووجد رئيس وزراء النمسا ووزير خارجيته «برتشولد» فى حادث مقتل ولى العهد ذريعة للاشتباك مع الصرب رغم تحذيرات رئيس وزراء المجر. وتتابعت التحديات، وأرسلت النمسا بإنذار إلى الصرب بشروط يصعب على دولة مستقلة أن تقبلها ـ كما أعلن ذلك السير «إدوارد جراى» رئيس وزراء بريطانيا ـ ولكن سياسة النمسا استهدفت إنهاء كل تدخل روسى فى المنطقة بالقضاء على استقلال الصرب حتى لا يستمر مسلسل تقوية القوميات داخل الإمبراطورية النمساوية ذاتها.. كما أن سياسة الانتظار والحذر التى طالما اتبعها ساسة النمسا حيال روسيا لم يعد لها مكان الآن. وهكذا اندفعت النمسا إلى ضرب بلجراد بعد أن رفض الصرب تنفيذ العقوبات، وأعلنت روسيا التعبئة العامة، وحافظت إنجلترا على السلام خلال فترة الإنذار، ولكن بعد تحرك القوات الألمانية بقيادة «فون كهل

(1) محمد حرب، البوسنة من الفتح حتى الكارثة، مرجع سابق، ص 74.

Kuhl » من خلال غزو بلجيكا وانتشارها السريع[1]، حتى أصبح واضحًا أن غزو فرنسا هو الهدف الثانى بعد غزو بلجيكا ولوكسمبرج. ودخلت بريطانيا الحرب فعليًا بعد 11 يومًا من الإنذار النمساوى وسقوط ممر فيزيه Pont de Fisie، وأصبحت جبهة الحلفاء (إنجلترا وفرنسا وروسيا) فى مواجهة دول الوفاق (ألمانيا والنمسا والمجر). ولما كانت الدولة التى تسيطر على المضايق البحرية هى القادرة على إلحاق الضرر والعجز بروسيا[2]، فقد تراخت الدول المتحالفة فى مطالبة الأتراك بالحياد، كما لم يتعجل الألمان اشتراكهم عسكريًا، واكتفوا من جانبهم بدور إثارة الأمة الإسلامية. وصرح البارون الألمانى «فون فادنجهايم» قائلًا: «إذا استطعنا أن نثير هذه الأمة ضد الإنجليز والروس، أمكننا أن نرغم هاتيْن الدولتيْن على الاستسلام».. ومن ثم تحركت تركيا فى أكثر من اتجاه لإثارة الشعوب المسلمة، فنشرت سلسلة من الفتاوى كتبها شيخ الإسلام ـ وهو صاحب أرفع منصب دينى فى الدولة ـ ووُزعت هذه البيانات على جميع الأقطار الإسلامية. وبجانب الفتاوى، صدر للألمان سيل من نشرات الدعاية الألمانية والعربية، ولم يتخلف القوميون العرب، مثل الشيخ «عبد العزيز جاويش» و«محمد فريد» رئيس الحزب الوطنى المصرى، عن المشاركة بكتابة البيانات التى تحضّ العالم الإسلامى على التصدى للقوى الأجنبية المعادية بمختلف اللغات، ووُزعت هذه البيانات فى مصر والهند

(1) Prelegede general Deberney lamarche sur paris 1914 Payot. Paris 1929. p. 32-33.
(2) Andre Mondelstion- Le Sort de L' empire ottoman- Payot, Paris 1914. p. 552.

والسودان وإيران وأفغانستان وتركيا وغيرها. وهكذا اندفع القوميون العرب لمؤازرة العثمانيين رغم عوامل الخلاف والفُرْقَة الناشبة بينهم واعتراضهم على أسلوب الاتحاديين فى التتريك والطورانية وتغليب العنصر التركى على جميع عناصر الدولة، فجاء موقفهم الجديد وليدَ خوفٍ من خطرٍ أكبرَ تحسبوه، وهو الاحتلال الأجنبى. ويتشابه موقف القوميين ذلك مع موقف الزعيم المصرى «مصطفى النحاس» عندما وافق على تولى رئاسة الوزراء فى مصر بعد أن طلبت القيادة البريطانية فى مصر من الملك «فاروق» استدعاءه لتولى الوزارة فى الفترة الحرجة المتمثلة فى اقتراب دول المحور من الأراضى المصرية لضرب القوى البريطانية فيها، فحرص الإنجليز على الاستعانة بحكومة شعبية لفرض الاستقرار والهدوء فى المنطقة.. وإزاء الخطر الهتلرى المدمر، لم يجد الزعيم المصرى أىَّ حرج فى تولى الحكم على أسِنَّة الرِّماح ـ كمقولة الملك وحاشيته ـ حمايةً للبلاد من خطر أكبر يتهددها بوصول الجيوش الألمانية!

الفصل الثاني

نهاية النفوذ العثمانى فى البلقان

اشتراك الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى

جاء إعلان تركيا الاشتراك فى الحرب، فى نوفمبر عام 1914، بإغلاق مضيقى البسفور والدردنيل لقطع اتصال الحلفاء بروسيا. وكانت الحكومة التركية قد عقدت معاهدة سرية دفاعية مع ألمانيا فى 2 من أغسطس، وهو نفس اليوم الذى أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا، وتعهدت تركيا بموجب هذه المعاهدة بمساعدة الألمان ضد الروس، حتى إنها أرسلت أسطولها فى 29 من أكتوبر لضرب الموانئ الروسية على البحر الأسود. وكانت بريطانيا قد ارتابت فى الاستعدادات العسكرية التى سبق للأتراك أن أجروها فى الجزيرة العربية فى مطلع سنة 1914 إثر التقارب العثمانى ـ الألمانى، وخطورته فى التغلغل الألمانى داخل الإمبراطورية العثمانية مع نهاية الحرب البلقانية. وكانت تركيا فى مركز تستطيع فيه أن تهدد مصالح بريطانيا فى نقطتيْن هامتيْن بفضل استيلائها على الشام والعراق، وكذلك لتبعية مصر إليها وسيطرتها على قناة السويس من جانب، وعلى رأس الخليج العربى من جانب آخر.. كما كان بإمكان الأتراك اتخاذ مراكز عسكرية عديدة على طول ساحل البحر الأحمر لبَثّ

الألغام التى تدمر الأسطول البريطانى، فضلًا عن وجود حامية عثمانية فى اليمن.

وإزاء ذلك، سارعت بريطانيا بتشديد قبضتها على اليونان بموافقة رئيس وزرائها «فنريلوس» بالرغم من معارضة الملك «قسطنطين» بعد أن صارت البلقان تحت سيطرة دول الوسط عدا منطقة سالونيك[1]، وحرصت بريطانيا على منع زحف الأتراك نحو قناة السويس لإحكام سيطرتهم على البحر المتوسط حتى لا يضعفوا القوات البريطانية المرابطة عند القناة، ومن ثم تضطر إنجلترا لجلب فرق أخرى من المناطق الغربية، فيخف الضغط هناك على الألمان[2]! هذا إضافةً إلى عدم اطمئنان بريطانيا لموقف المصريين تجاه الدولة العثمانية؛ فقد وجدت أجنحة متميزة من السياسيين تميل معنويًّا إلى جانب الدولة العثمانية التى تواجه خطرًا يتهدد وجودها كاملًا. المهم أن إستانبول صارت تمثّل أحد المحاور المهمة فى مجريات الحرب، سيما أن سقوط المضايق فى يد الحلفاء سيؤدى إلى إجبار اليونان على الانضمام إلى صفوف الحلفاء، وكذلك رومانيا وبلغاريا؛ أى خروج أوروبا بأكملها من ملك تركيا، إضافةً إلى فتح الطريق أمام أطماع روسيا.. ولذا دارت معارك غاليبولى بين الحلفاء والأتراك فى وحشية منقطعة النظير، وقدم الأتراك ملحمة بطولية فذة فى مقاومة الأسطولَيْن الفرنسى والإنجليزى، وكذلك فى إحراز انتصار على الحلفاء وتكبيدهم

(1) Driault Edward, La question d'orient' 7 ed, Filex Algan' 1917. p. 390.

(2) لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م، ص 36.

خسائر بشرية ضخمة، الأمر الذى أثار الرأى العام البريطانى، حيث عارض مبدأ تعريض جنودهم للأخطار فى منطقة شديدة القسوة فى المناخ والتضاريس من أجل خدمة الجيوش الروسية وتوصيل المؤن إليها[1]. وقد تدخلت فرنسا فى القتال من أجل استعادة كرامتها الوطنية واستخلاص منطقتى الألزاس واللورين من ألمانيا، أما إيطاليا - ذلك الفرع الفقير فى العائلة الأوروبية - فقد أعلنت حيادًا مُثَمَّنًا؛ أى أن تتدخل مع الطرف الذى يتيح لها مكاسب أكبر دون أن تشارك بقواتها العسكرية فقط.

وهكذا تتابعت أحداث الحرب الواقعة حتى قيام الثورة الشيوعية فى روسيا، والإطاحة بالحكم القيصرى فيها، وانسحاب قواتها من المعارك العسكرية، وعقدها صلح برست ليتوفسك مع الألمان فى 2 من مايو عام 1918م، بل والإعلان عن الاتفاقات السرية المبرمة مع الحلفاء لاستقطاع ولايات الدولة العثمانية، ومنها الولايات التى وعدت بريطانيا وفرنسا عربَ الجزيرة العربية باستقلالها عن الدولة العثمانية ومنحها لهم.

كذلك عقدت ألمانيا معاهدة مع بوخارست ورومانيا تنازلت فيها الأخيرة عن منطقة دبروجه لبلغاريا، وكان مؤدَّى هذا زلزلة شديدة فى جناح الحلفاء لم تعوضه إلا مسارعة الولايات المتحدة بالاشتراك فى الحرب إثر نشوب حرب الغواصات التى أشعلتها ألمانيا للخروج من

(1) مذكرات السفير الأمريكى فى الأستانة، مستر هنرى مرغنتو، تعريب فؤاد صروف، مطبعة المقطم 1923م، ص 24.

الحصار الاقتصادى الذى ساهمت فيه الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء منذ بداية الحرب، فكان حيادها مشوبًا بالميل نحو الدول الديمقراطية - أى الحلفاء - فى الحرب الدائرة. وبذا انتهى التقدم الألمانى الذى تم إحرازه فى المرحلة الأولى من الحرب، ورجحت كفة الحلفاء.

ومما يجدر ذكره، الإشارة إلى دور الصهيونية العالمية والمستشارين اليهود الذين أحاطوا بالرئيس الأمريكى «ودرو ولسن» فى دفع الكونجرس للموافقة على اشتراك الولايات المتحدة عسكريًا فى الحرب، ومن ثم توالت الخسائر على دول الوسط. وكانت تركيا تحارب فى تسع جبهات حتى تمت الهزيمة، وأعلنت تركيا استسلامها فى هدنة مودروس فى 3 من أكتوبر عام 1918 قبل أن تقرر ألمانيا عقد الهدنة بأحد عشر يومًا. وشملت بنود هدنة مودروس - على خلاف القوانين الدولية للهدنة - نقاطًا خاصة بالمضايق التركية وفتح بوغازى البسفور والدردنيل أمام الحلفاء وتأمين المرور فى البحر الأسود، بل وتسليم جميع السفن التركية. وقام المنتصرون باحتلال القلاع المقامة على المضايق. وهكذا حصلت بريطانيا والحلفاء عن طريق بنود الهدنة على ما عجزوا عنه بالقوات المسلحة! وتوضح هذه الهدنة إلى أى مدى كانت الرغبة فى إذلال الدولة العثمانية، حيث أطاحت بكل مظاهر سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية، وكان تحقيق ذلك هدفًا استراتيجيًا عملت له الدول العظمى لتحديد الورثة الجدد للدولة العثمانية[1]، وكان سقوط ألمانيا بمثابة رسالة أوروبية لألمانيا بأن التقدم فى

(1) Edward Eriault, op. cit p. 416.

الاستعمار والتاريخ يشبه التطور فى الطبيعة؛ يبدأ بالتدريج ولا يبدأ بالقفز![1]

معاهدة سيفر، وتعيين الحدود التركية الجديدة

حسمت هذه المعاهدة تجزئة الدولة العثمانية والاستقطاعات المتتالية منذ القرن الثامن عشر. وقد أُجِّل إبرام معاهدة سيفر حتى أبريل عام 1920 لأن المؤتمِرين فى معاهدات الصلح عام 1919 لم يجدوا داعيًا للتعجل فى مسألة تركيا على اعتبار أن هذه الدولة أصبحت وشيكة السقوط من تلقاء نفسها، ولا سيما بعد الهجوم اليونانى لمواصلة الاستقطاعات من الأتراك بعد هزيمتهم العسكرية. وكانت بريطانيا على رأس المؤيدين لهذا الاتجاه، فكانت تعد لاستراتيجية جديدة فى هذه الدولة بإدخال طرف جديد فى الحرب وهو اليونان، وكان نجاح تلك الخطة سيحقق لها وضعًا مميزًا فى تركيا بعد أن أعلنت الولايات المتحدة ابتعادها عن مؤتمرات السلم التى جرت على الساحة الأوروبية، ورفضت المشاركة فى تكريس الأوضاع الدولية الجديدة، أو مجرد تأييد بنود معاهدات الصلح المختلفة، أو الموافقة على فرض الانتداب الأمريكى على المناطق الشائكة فى أرمينيا أو فى تركيا، الأمر الذى أضعف معاهدات الصلح فى الواقع.

وما يعنينا فى بحثنا هذا هو تعيين الحدود التركية الجديدة التى تناولتها

(1) op. cit. p. 418.

معاهدة سيفر، حيث استقطعت أدرنة، ولم يَبْقَ لتركيا فى القارة الأوروبية سوى الروملل وإستانبول. وتحدد خط شطلجة فى تركية أوروبا، ولم يستقطع من حدود تركيا سوى المنطقة الجنوبية فى الشاطئ الجنوبى من أدرنة، وشرقًا جنوبىّ مرعش وديار بكر، إلى الحد الشرقى فى جنوب غرب أرمينيا، ويمتد الخط شمالًا من أرمينيا حتى منطقة أراراط، وفى الشمال الغربى حتى جنوب باطوم. وبالنسبة لمنطقة أزمير، فقد بقيت تحت السيادة الاسمية لتركيا، مع بقاء حامية وقوة شُرَطية يونانية، وكذلك عنتاب وأجزاء من تراقيا الشرقية على حدود شطلجة؛ الأمر الذى يتيح وجودًا يونانيًا لا يبعد عن العاصمة التركية إلا بضعة أميال قليلة[1].

وإضافةً إلى ذلك، شملت معاهدة سيفر نظام حكم مزدوج بين الحكومة التركية فى إستانبول وحكومة اليونان، فأعطت كلًّا منهما صلاحية الرقابة الدولية على حركة المرور بالمضايق، وأغفلت المعاهدة وضع حكومة أنقرة التى حاربت اليونانيين فى أزمير وقامت بحركة جهاد شاقة ضدها، وكانت المعاهدة بهذا تضع بذور فتنة تنشأ فيما بعد بين حكومة الأستانة وحكومة أنقرة برئاسة «مصطفى كمال». كما أنهت المعاهدة جميع المعاهدات السابقة التى أقرت أوضاع الحدود التركية لتحقيق تسوية جديدة تحقق التوازن الدولى الجديد ومصالح الدول الكبرى، مع إرضاء الجوانب القومية بقدر المستطاع. وقد فُرضت بنود معاهدة سيفر على الساحة التركية كافة، وبدأت مرحلة الكفاح الوطنى

(1) عبدالعزيز محمد الشناوى، مرجع سابق، ص 249 -250.

التى أدت إلى تحركات ناجحة وانتصارات حاسمة على اليونانيين، الأمر الذى اضطر الدول الأوروبية إلى المطالبة بعقد مؤتمر لوزان وتثبيت أوضاع جديدة فى المناطق التركية.

معاهدة لوزان، ونهاية الدولة العثمانية

وفى 24 من يوليو عام 1923م بدأ مؤتمر لوزان أعماله، وتصدرت مسألة تسوية الحدود بين اليونان وتركيا مهام المؤتمر، سيما فى منطقة تراقيا الشرقية. وجاء إصرار المفاوض التركى على معاملتها بنفس أسلوب وضع تراقيا الغربية التى تسيطر عليها اليونان[1]. الجدير بالذكر أن تراقيا الغربية كانت بأكملها تتبع الدولة العثمانية حتى عام 1913، وفى معاهدة سيفر مُنحت لليونان[2]؛ لذا أصر المفاوض التركى على بدء المحادثات من حيث انتهت المعاهدات القديمة قبل الحرب العالمية الأولى. كما أعلن المفاوض التركى أن منطقة كراجاش تدخل ضمن حدود تراقيا الشرقية حسب ما تفسر اتفاقية مودانيا سنة 1920، والتى أقرت دخول منطقة أندرينوبل على الشاطئ الشرقى لنهر المارتيزا، وكذلك مناطق كوليكى وموجاس و«مصطفى باشا» التى يمر بها الخط الحديدى الذى يصل حتى إستانبول.

وبالنسبة لدولة الصرب، فقد طالب ممثلها بإقامة منطقة محايدة بطول الحدود شمالَ وغربَ تراقيا الشرقية لتكون فاصلًا بينهم وبين الأتراك.

---

(1) D.D.F. Conference de Lausane.

(2) Ibid. P. 48.

واعترض الوفد التركى على إقامة هـذه المنطقـة المحايـدة باعتبـار أن نهـر المارتيزا يعد حدًّا طبيعيًّا. وأصر الوفد الصربى عـلى رأيـه عـلى اعتبـار أن ذلك حيوى بالنسبة لكلٍّ من بلغاريا واليونـان وتركيـا. واتجـه المؤتمر إلى ضرورة إعطاء بلغاريا منفذًا على بحر إيجه، ورأى بقاء تراقيا الغربيـة عـلى وضعها السابق المحايد تحت إشراف الدولة العظمى؛ لأنها تتميز بوجـود شبكة خطوط حديدية، كما أنها تخدم تجارة الـدول الـشرقية كبلغاريـا ورومانيا ويوغسلافيا. ونظرًا لوجود الأقليات القومية متداخلة فى المناطق المتنازع عليها، أصر الوفـد التركـى عـلى أهميـة إجـراء اسـتفتاء فى تراقيـا الغربية، رغم تأكيد الوفد اليونانى على وجود أغلبية يونانية فيه، ومن ثـم قدم كلٌّ من الطرفين ما يؤيد رأيه. وأوضحت البيانـات التركيـة أن عـدد الأتراك فى كـل مـن الجـازاس وديـداجاتش وسـوفولو 334814 نـسمة، والبلغار 29276 نسمة، واليونانيين 33904، واليهود 1480[1]. وأخذ كلٌّ من المفاوض التركى ونظيره اليونانى فى ترديد الأحقية التاريخية لكلٍّ منهما فى المنطقة، وكيف أن الوجود اليونانى سبق الوجود التركى بعشرين قرنًـا فى المنطقة. وأورد المفاوض التركى ما يخـالف ذلـك حـسب مـا تقـرر فى كتابات بعض المؤرخين، مثل «ماسـبيرور Masperor» فى كتابـه «قـضية شعوب الشرق»، وفى كتاب الدكتور «مورجان» عن منطقة القوقاز، حيث قرر أن سكان الأناضول من أصل تركى[2].

---

(1) D.D.F. op. cit. P. 36.

(2) Ibid, P. 32.

هذا، مع الأخذ فى الاعتبار أن الفلاح التركى هو صاحب الأرض دائمًا، أما اليونانى فإنه يعمل بحرفة التجارة، ولم يتمكن من احتلال الأرض ولو بنسبة قليلة[1].

أما فيما يتعلق بتنازل تركيا عن تراقيا الغربية عام 1915، فأرجعه إلى أنه كان وليد ضغط أوروبى لم يصدق عليه البرلمان التركى، ومن ثم لا يُلْزِم المفاوض التركى فى لوزان. خلاصة الأمر أنه تقرر فى معاهدة لوزان إعادة تراقيا الشرقية بأكملها، بما فيها أدرنة ومنطقة كراجاش وجزء لا يستهان به فى الجزء الغربى من الأناضول. وتناولت المعاهدة موضوع جنسية الأتراك الذين يقيمون فى المناطق التركية المستقطعة، حيث تقرر أن يصبحوا من مواطنى الموطن الجديد بالشروط المقررة فى قوانين تلك الدول، مع احتفاظ مَن لم يتجاوز عمره 18 عامًا بحق اختيار الجنسية التى يرغبها[2].

ونصت المعاهدة على حماية الأقليات. وبالنسبة للتعويضات الحالية، تنازلت تركيا عن حقها فى المطالبة بخسائر الحرب، أما اليونان فقد احتفظت بهذا الحق. كما منحت المعاهدة الدول المنفصلة عن تركيا حق الاستيلاء على أموال الدولة التركية الموجودة بها. وتناولت المعاهدة المسائل الاقتصادية وحقوق وأملاك الدول الموقّعة، كما عالجت أيضا مسألة أسرى الحرب، والأحكام الصادرة من السلطات التركية، ومصالح

---

(1) Ibid, P. 33.

(2) عبد العزيز محمد الشناوى، مرجع سابق، ص 293.

رعايا تركيا منذ هدنة مودروس حتى لوزان[1]، وجميع سجلات الإدارات المدنية والقضائية والمالية والأوقاف. ونصت المعاهدة على منح مدارس الأقليات دون تدخل من الحكومة التى يجب عليها تمويل تلك المدارس، والتعهد أيضًا بحماية المؤسسات الدينية. وتعهدت تركيا ببقاء البطريركية اليونانية فى إستانبول، رغم أنها لم تكن مركزًا دينيًّا فحسب، وإنما كانت حامية المخططات الأوروبية فى المنطقة، ومركزًا لحفظ الأسلحة، بل كانت أيضًا مركزًا للجاسوسية وإشعال الفتن، حتى لقد كان لها دور بارز فى تشجيع ومساندة الجيش اليونانى فى احتلاله أزمير سنة 1919.

وأغفلت المعاهدة تحديد حقوق الأقليات التركية فى الأماكن المستقلة من الدولة، حيث تُرك الآلاف منهم تحت رحمة اليونان والبلغار وغيرهم، وضاعت تلك الحقوق عندما أعلن «مصطفى كمال» ـ الحاكم الجديد لتركيا الحديثة ـ أسلوبه فى السياسة الخارجية بمقولة **"سلام فى الداخل وسلام فى الخارج"**، وتبع ذلك بعقد أكثر من معاهدة مع الدول المحايدة لإقرار السلام. واستمرت أوضاع المسلمين فى الدول الجديدة تتأرجح هبوطًا وصعودًا تبعًا لنوعية الحكم فى المنطقة.

أوضاع المسلمين فى البلقان تحت الحكم المسيحى

* المسلمون فى بلغاريا

كانت معاهدة برلين التى أنهت الحروب الروسية ـ التركية، والمعقودة

(1) فاضل حسين، مرجع سابق، ص 12.

فى 13 من يوليو عام 1878 بعد معارك استمرت قرابة سبعة أشهر، بمثابة شهادة ميلاد لدولة بلغاريا المستقلة. وخضع المسلمون لحكم البلغار المسيحيين لأول مرة منذ أكثر من 500 عام[1]، وانحسر وضعهم المتميز بعد استيلاء الحكومة البلغارية على أملاكهم من أراضٍ زراعية ومنازل وماشية وخلافه. وكان الأتراك متفوقين على البلغار، سواء فى العدد أو الجوانب المادية. وكان أكثر من 70% من الأراضى فى حوزة الأتراك[2]. وكان يقيم فى ست محافظات من إقليم الدانوب نحو مليون ومائة وثلاثين ألف بلغارى، ومليون ومائة وأربعين ألفًا من الأتراك، ويوجد أربعمائة وثمانون ألف بلغارى فى سنجق بلوفديف وسعليقن فى أدرنة، مقابل ستمائة وواحد وثمانين ألف تركى[3].

وتشكل منطقة أدرنة (أدرين) والدانوب مجموعة من الجزر ترتبط مباشرة بالعاصمة التركية إستانبول، سواء من البر أو البحر، وكانت لها أهمية اقتصادية[4]. وبعد استقلال بلغاريا، استمرت الأغلبية التركية متفوقة، حتى شرعت القوى الحاكمة فى طرد أعداد ضخمة من المسلمين، واستقدمت البلغار المقيمين خارج البلاد. وكان البلغار لعدة قرون متوزعين بين بلغاريا ومقدونيا وتراقيا، وكان النزاع مريرًا دائمًا بينهم وبين

---

(1) محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان، مرجع سابق، ص 387.

(2) Documents Diplomatiques Francaises. Op. cit. p.22.

(3) Bilal N. Simsa, the turks of Bulgaria 1860-1885. london 1984. p.5.

(4) Ibid.

اليونان فى الجنوب، وبينهم وبين الأتراك فى الشرق[1]، وتمكن العنصر البلغارى من اغتيال حقوق وأملاك المسلمين[2].

ولم تنسحب القوات الروسية إثر عقد معاهدة استقلال بلغاريا، بل واصلت بوحشية مطاردة الأتراك المسلمين بعامة فى بلغاريا ودفعتهم للخروج من ديارهم، فهاجر فى تلك الفترة مليون تركى، أما الذين بقوا فقد عانوا من التشرد والجوع، وبلغت نسبة الوفاة بينهم أكثر من 50% فى بعض المناطق، الأمر الذى صرف المهاجرين عن محاولة العودة إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب. وبذلك أضحى الأتراك فى بلغاريا يمثلون أقلية، وإن استمروا يحافظون على نسبتهم العددية بسبب الزيادة الطبيعية. هذا إضافةً إلى تمكن البلغار من ضم مناطق تركية أخرى إلى دولتهم تقطنها أعداد ضخمة من الأتراك بجانب أقليات مسلمة مثل «الترتز» و«الجدييس» و«البوماك». ولكن بسبب السياسة البلغارية المتعسفة، بدأت نسبة الأتراك فى الانخفاض منذ عام 1878.

وفى هذا المقام، نورد إحصائية بعدد الأتراك والمسلمين المقيمين فى بلغاريا خلال الفترة ما بين عامى 1878 -1956.

(1) جرانت ووتمبرلى، أوروبا فى القرن التاسع عشر والعشرين 1798 -1950، ترجمة بهاء فهمى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب، ص 269.

(2) محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى ودول البلقان، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، ص 194.

السنة	الأتراك	المسلمون الآخرون
1887	6.2331	676212
1892	596728	643258
1900	539656	643300
1905	505439	603084
1910	504560	603584
1926	577550	825774
1934	618628	821998
1956	665028	؟

وفى المقابل، نجد زيادة مضطردة فى أعداد البلغار خلال نفس الفترة:

السنة	البلغار
1882	مليونًا نسمة
1887	3 ملايين نسمة
1893	3.300
1910	4.300
1926	5.400
1565	7 ملايين

مراحل تذويب الأقليات التركية والمسلمة فى المجتمع البلغارى

مرت الأقلية التركية والمسلمة بثلاث مراحل متميزة من سياسات الحكومات البلغارية المتعاقبة.

أولًا: فى الفترة ما بين عامى 1878 -1886، وهى الفترة الانتقالية لانفصال الدانوب وأدرين ـ أو الروملل الغربى ـ عن الإمبراطورية العثمانية. وقد خَوَّلَ القانون الجديد للدولة السيطرة والإشراف على جميع الأقلية المسلمة، سواء فى المجال الدينى أو التعليمى أو السياسى. وتعاونت صور التدخل حسب تزايد تفرد الإدارات المحلية. وفى المجالات التعليمية، حُرمت المدارس التركية من مصادر تمويلها الخارجية، باستثناء بعض تبرعات الأتراك المقيمين فى الدولة، على حين حظيت المدارس البلغارية بالعون المادى والثقافى من المنظمات المسيحية الأوروبية[1]، وكذلك من الحكومات البلغارية. ومن الجدير بالذكر أن الروملل الغربى كان يحظى فى العهد العثمانى بإصلاحات عديدة فى الإدارة والتعليم المتطور نظرًا لما تتمتع به هذه المناطق من أهمية استراتيجية؛ فهى تمتد من الدانوب إلى البلقان. كما حصل ذلك الإقليم أيضًا على نصيب وافر من الإصلاحات السياسية التى دعا إليها بعض رجال العهد العثمانى الذين يسمون بالمستنيرين، والذين تلقوا تعليمًا أوروبيًا، أمثال «رشيد باشا» الصدر الأعظم و«مدحت باشا»[2]، حيث

(1) Bilal N. Simsa. Op. cit. P5.

(2) Ibid, P. 16.

افتتحت منذ عام 1853 ـ وخلال ثلاث سنوات فقط ـ ثلاث مدارس ثانوية تركية تسمى مدارس رشدى، متخذة من النهج الأوروبى أسلوبًا، وكانت هذه خطوة متقدمة بالنسبة لمقاييس ذلك العصر[1]، فازدهرت تلك المدارس عن مثيلتها من المدارس التركية التى بقيت على أحوالها القديمة.

وبعد انفصال بلغاريا عن الدولة العثمانية، تلقت النظم التعليمية للمدارس التركية عدة ضربات متتابعة لإضعافها وهدم معدل النمو الإصلاحى الذى جرى خلال 30 -40 عامًا من الحكم العثمانى، ومن ثم جاء تطبيق بنود معاهدة برلين مجافيًا للواقع تمامًا، فأغفلت المعاهدة النظر إلى أهمية المدارس الخاصة ـ أى مدارس الأتراك ـ تفرقةً لها عن المدارس الحكومية البلغارية، وبالتالى لم تَنَلْ مدارس الأتراك أى اهتمام من جانب الحكومة البلغارية، فواجهت انهيارًا فى عشر السنوات المذكورة نتيجة للهجرة الجماعية التى بلغت 25 ألف مهاجر فى فترة ستة أشهر، وكذلك لخضوع بلغاريا نحو عام كامل بعد نهاية الحرب التركية ـ الروسية لسيطرة الروس، حتى تم الاستيلاء على الروملى الشرقى الذى كان يتبع الدولة العثمانية، ومن ثم تدهورت البنية التعليمية، ولم يتمكن الأتراك من إنشاء أى مدارس جديدة، أو حتى ترميم ما هُدم منها[2].

وفى الفترة ما بين عامى 1886 و1894، حصل الأتراك على بعض

(1) قدرى قلعجى، مدحت باشا أبو الدستور العثمانى وخالع السلاطين، دار العلم للملايين، ص 5.
(2) Ibid, P. 7.

الحقوق الدينية والاجتماعية، كما بُذلت بعض الجهود فى العناية بـالأحوال الاقتصادية والتعليمية. وتتضمن إحصائية عام 1896 الخاصـة بالمدارس أعداد التلاميذ والمدرسين بها، وذلك على النحو التالى:

	مدارس ابتدائية	مدرسون	تلاميذ
الأتراك	1243	1404	69636
البوماك	25	38	1313
الترترز	16	18	679
	1284	1460	72028

وبعد أحداث الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة نـويللى فى 17 مـن نوفمبر سنة 1919 بشأن بلغاريا، تنازلت الأخيرة عن غـرب تراقيـا التـى كانت قد استولت عليها من تركيا عـام 1913، وكانـت منفـذها الوحيـد المباشر على البحر، كما تنازلـت عـن ثـلاث منـاطق مهمـة مـن أراضيها ليوغسلافيا، إلى جانب بعض التغييرات فى حدودها مع اليونان[1]. وهكذا وُضع البلغار تحت سيطرة الصرب، وأضحت هذه المناطق التـى تـم نـزع سلاحها بالكامل منطقة لحرب العصابات بعد اشتعال الـصدامات بـين القوميات والكنائس المختلفة. وفى عام 1928، أخذت المـنظمات الثوريـة المقدونية، التى كان مقرهـا فى بلغاريـا، بـشن هجـمات لحمايـة البلغـار فى

(1) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 147.

مقدونيا من اضطهاد اليوغسلاف، ولم تعترض حكومة صوفيا على خروج هذه الهجمات من دولتها. وكانت بلغاريا ـ بحكم كونها الخصم المباشر ليوغسلافيا فى مقدونيا ـ مكانًا ملائمًا للتحركات اليونانية والدبلوماسية الإيطالية أيضًا، فرفضت فى أغسطس عام 1928 الانضمام إلى الطلب الذى قدمه ممثلا بريطانيا وفرنسا فى صوفيا لدعوة حكومة بلغاريا إلى حل المنظمة الثورية المقدونية. وفى هذه السنوات التى لم يكن النفوذ الألمانى خلالها قد استعاد قوته، أصبحت المصالح المتعارضة لفرنسا وإيطاليا هى التى توجه خط سير المنافسات الدولية فى المنطقة الدانوبية والبلغارية[1]، وكانت إيطاليا قد استغلت فرصة خلو الساحة فى المنطقة الدانوبية من أهم قوتيْن كانتا موجودتيْن ـ وهما النمسا وألمانيا ـ بعد هزيمة 1914، فسعت إلى إقامة إشراف لها على بحر الأدرياتيك لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية، سيما فى عهد حكم «موسولينى» الذى رأى أن استتباب السلم فى البلقان سيتيح لإيطاليا حرية العمل فى مصالح حيوية أخرى[2]، ومن ثم أخذت الدعايات الإيطالية تبدى احتقارها ليوغسلافيا الممزقة بالصراعات الدينية والسياسية بين الكروات والصرب. ولما كانت المشكلة بين بلغاريا واليونان تتمثل فى مقدونيا، فإن الأقليات المسلمة عانت فى تلك الفترة من التنظيمات الثورية التى وجهت

---

(1) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 326.
(2) المرجع السابق، ص 322.

سهامها إلى المسلمين أثناء صراعات مع اليونان، كما اتبع الحزب الفاشى نفسى النهج بعد وصوله للحكم فى بلغاريا إثر الانهيار الاقتصادى والإفلاس السياسى والهزيمة الألمانية وخروج الدول الديمقراطية مثخنة بالجراح، الأمر الذى ولد العجز عن التصدى لامتداد الحزب الفاشى فى بلغاريا ومخططاته الإرهابية ضد المسلمين، كالتهجير التعسفى، وإذابة من تبقى منهم فى المجتمع البلغارى[1]، مع الحرص فى ذات الوقت على الإفادة من الأيدى العاملة المسلمة فى بلغاريا وإن حرموهم من صرف رواتبهم بسهولة، كما أجبروهم أيضًا على تغيير أسمائهم المسلمة بأسماء نصرانية، ومن وسائل ذلك: رفض تسجيل أسماء التلاميذ المسلمين فى المدارس إلا بعد تغييرها إلى أسماء نصرانية! كما شمل الاضطهاد منع دفن الموتى المسلمين حسب المراسيم الإسلامية، ومنع المسلمين من الاحتفال بأعيادهم الدينية، والاستمرار فى غلق المساجد، ومعاقبة معارضى تلك السياسة بالسجن والتعذيب، بل والقتل الجماعى فى الجبال بالرصاص، وتعقب زعمائهم فى كل مكان. كما عاد التدخل الحكومى يعرقل خطوات التعليم التركى.

وفيما يلى بيان يوضح نسبة الانخفاض فى الفترة ما بين عامى 1921 - 1943[2]:

---

(1) محمد حرب، مرجع سابق، ص 194.

(2) Ibid, P. 17.

السنة الدراسية	مدارس ابتدائية	المدارس العالية	المجموع
1921 -1922	1673	39	1712
1922 -1923	92	27	994
1930 -1937	397	27	545

وقد استمر معدل الانخفاض حتى وصل عام 1947 إلى 377 مدرسة، وصدر قانونٌ نص على دعم المدارس المسلمة عن طريق زيادة الضرائب الخاصة بها، وعلى ضرورة تدريس اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة التركية، سيَّما فى مادتى التاريخ والجغرافيا، إضافةً إلى تسهيل السماح للطلبة الأتراك بالتحويل إلى المدارس البلغارية بشرط النجاح فى المواد البلغارية.

وهكذا تمكنوا من غلق العديد من المدارس المسلمة، وتحولت أعداد منها إلى البلغارية، وأودع المدرسون المسلمون المعارضون السجون بتهمة الخيانة والولاء للنظام الكمالى الحاكم فى تركيا[1]. ولم تتوقف معاناة الأقلية المسلمة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية والافتقار إلى الاستقرار السياسى فى بلغاريا بعد وفاة الملك «بوريس Boris» ووصول «سيمون الثانى» للعرش بمعاونة مجلس وصاية. وبدأت الصحافة البلغارية فى الإشارة إلى الصداقة التاريخية التى تربط الأمة البلغارية بروسيا، وإن لم تتقدم أكثر من ذلك رغم دعوة الاتحاد السوفييتى المستمرة للدول

(1) مصطفى الزين، مرجع سابق، ص 259.

الخاضعة لألمانيا إلى التعامل معه، فى حين طالب الحلفاءُ كلًّا من بلغاريا ورومانيا بالتزام الحياد، فاضطرا إلى تجميد سياساتهما خوفًا من إبدال نظام فاشى بنظام شيوعى.

الحرب العالمية الثانية ونتائجها على أحوال مسلمى البلقان

وحتى عندما كانت الجيوش الألمانية تحتشد على أبواب البلقان وتتأهب للانقضاض على دوله، اتفقت تركيا وبلغاريا على احترام كلٍّ منهما سيادة الأخرى[1] فى سنة 1941، إلا أن بلغاريا لم تحترم الاتفاق، وأعلنت انضمامها إلى المحور، مفسحة المجال أمام الجيوش الألمانية لدخول المناطق الاستراتيجية فى أراضيها رغم خطورة ذلك على الأتراك. وعندما احتلت ألمانيا كلًّا من يوغسلافيا واليونان، عقدت تركيا معاهدة صداقة مع الألمان تعهد فيها هؤلاء باحترام سلامة الأراضى التركية. كما اضطرت تركيا إلى عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى عندما اجتاحت قوات «هتلر» أراضيه، فخشيت تركيا أن يقوم «ستالين» بدوره بتهديد المضايق التركية.. على حين سعى الحلفاء لجذب الأتراك إلى جانبهم معلنين ما يسمى بالحلف الكبير، وأعلن الرئيس الأمريكى «روزفلت» أن تركيا تدخل ضمن الدول التى تقدم المساعدات، وكان «عصمت إينونو» ـ خليفة «مصطفى كمال» فى الحكم ـ قد حافظ على استمرار السياسة الكمالية فى تجنب الصراعات الدولية، حتى لقد قيل إن الحلفاء عرضوا على الأتراك منحهم تراقيا

---

(1) Ibid, p. 28.

القريبة بعد اقتطاعها من اليونان، وكذلك بعض الأراضى البلغارية، إذا ما وافقت تركيا على المشاركة فى أحداث الحرب العالمية الثانية، ولذلك سعى الحلفاء إلى طمأنة «عصمت إينونو» تجاه الاتحاد السوفييتى بأن الدول الشيوعية لا تسعى للتوسعات الاستعمارية؛ ولذلك فلن تقدم على غزو الأراضى التركية والمضايق البحرية. ولكن نظرية «إينونو» تحققت عندما استولى «ستالين» على أوروبا الشرقية التى استمرت مشدودة إلى عجلة الكرملين[1] حتى انهيار الاتحاد السوفييتى، وقد وعدت البولشفية الشيوعية عند استيلائها على بلغاريا وإنهائها الحكم الفاشيستى الأقليات المسلمة بمراعاة أوضاعها باعتبار أن الشيوعية لا تعترف بجميع الأديان، ولا تفرق بالتالى بين مسلم ومسيحى، ودعت الجميع إلى التقدم بمطالبهم ومقترحاتهم[2] بشأن إقرار الوضع المناسب. وبالرغم من حذر المسلمين من التطورات المنتظرة من الحكام الجدد، إلا أنهم سارعوا بالإعلان عن مطالبهم، وبدءوا بالفعل فى استرجاع بعض الحقوق، فنشطت دور الإعلام، وصدرت بعض الصحف التركية، وسُمح بعقد الندوات والمؤتمرات، فعُقد مؤتمر الزراعيين البلغاريين فى صوفيا سنة 1945، وأصدر توصياته على النحو التالى:

1 - بقاء المدارس التركية الخاصة، مع دعمها ماديًا بواسطة الحكومة.

2 - أن تكون الدراسة باللغة التركية، إلى جانب بعض المراجع البلغارية.

---

(1) مصطفى الزين، المرجع السابق، ص 260.

(2) Ibid. p. 31.

3 - أن يكون مديرو ورؤساء المدارس التركية من الأتراك.

4 - ضمان الحقوق الاجتماعية للمدرسين كنظرائهم من البلغار، مثل الاستفادة من التأمينات الاجتماعية وبعض المزايا الاستثنائية.

5 - مراعاة المساواة الكاملة بين المدارس التركية والبلغارية بأن يكون لخريجيها الحق فى دخول الجامعات البلغارية دون إجراء امتحانات معادلة.

6 - أن تتضمن الدراسة المقررات الدينية الإسلامية.

7 - أن يتملك الأتراك المدارس والأراضى المقامة عليها.

8 - تعطَى المدارس التركية تسهيلات فى الحصول على مستلزماتها، وتعفى من الضرائب. كما يجب أن يتوفر فى المدارس المستوى الصحى المناسب.

9 - أن يتم افتتاح مدرستين لتدريب المدرسين الأتراك.

كما طالب المؤتمر بإرجاع المدارس التركية التى استولى عليها الحكم الفاشى، وأعلن كذلك ضرورة رد أموال الأتراك المصادرة من سنة 1923 حتى سنة 1944. وانتهى المؤتمر، ولم تتقدم أحوال الأتراك فى بلغاريا، واستمروا كمواطنين من الدرجة الثانية، ولم تستمر الاتجاهات الطيبة التى أبدتها الحكومة الشيوعية كثيرًا، فسرعان ما خرج الرئيس الشيوعى البلغارى «جورجى ديمتريوف» بمبدإ وجوب تحجيم دور الأتراك فى البلقان. وفى ضربة واحدة عام 1946، تم تحويل المدارس التركية إلى

مدارس بلغارية قومية، وبذا انتهت مرحلة امتدت إلى مائة عام من نظام المدارس الخاصة التركية. وسيطرت الحكومة البلغارية على تعليم الأتراك، ثم وجهت الضربة الثانية للأقلية التركية عام 1958 -1959 عندما صدرت القرارات الحكومية ببلغرة المدارس التركية، فأصبحت اللغة البلغارية هى الوحيدة التى تُدرس، وحُرم الأطفال الأتراك من تعلم اللغة الأم، ودُفع بأكثر من 150 ألف طالب تركى للتعلم بالبلغارية. واستعادت الحكومة الشيوعية الأساليب الفاشية فى إجبار الأتراك على الهجرة إلى تركيا، فوصلها بين عامى 1949 -1951 نحو 156 ألف تركى، ثم 130 ألفًا فى المدة ما بين عامى 1969 -1978. على أن الكثافة التركية السابقة لم تنقص؛ لأن الهجرة كانت من جانب الزيادات فحسب طبقًا لإحصائية عام 1956[1]. وبمجرد إدراك هذه الحقائق الموثقة فى الإحصائيات، سعت الإدارة الحاكمة إلى اتخاذ أساليب أخرى لتذويب الأقلية التركية فى المجتمع البلغارى بالإغراء بالدعم الحكومى والتأمينات الاجتماعية. وقد استمرت سياسة البلغرة مع الحفاظ ظاهريًا على شعور الأتراك، حتى جاءت دعوة رئيس الدولة البلغارية «تيودور جيكوف» بضرورة طبع الكتب التركية فى بلغاريا وألا يُسمح باستيرادها من الخارج، وبالفعل تم جمع المطبوعات التركية وأصولها وحرقها تنفيذًا لقرارات الدولة. ومن المؤسف أن الحكومة البلغارية كانت تدّعى دائمًا صداقتها لدولة تركيا رغم الانتهاكات الحادة لحقوق الأقلية التركية. ومنذ عام 1980 اشتدت

(1) Ibid, p. 33.

عملية تغيير الأسماء، وأعلنت الحكومة عام 1984 -1985 الحرب على الأقلية التركية، فاستخدمت كل وسائل القهر لإنجاح المخطط، وطردت الأتراك من أعمالهم الحكومية إذا ما احتفظوا بأسمائهم الإسلامية، وأجبرت النساء على الابتعاد عن الزى الإسلامى وأن يلبسن كبقية البلغاريات[1]. وثارت جموع الأتراك، ونددوا بـ "الفاشية الحمراء" وبـ "القتلة مصاصى الدماء" وغيرها من النعوت التى تدين النظام الحاكم[2]. وواجهت الحكومة المظاهرات بزيادة الإجراءات القمعية، وأودع الآلاف السجون، ووقف العالم مترقبًا ما ستسفر عنه الأمور فى مواجهة مجموعة من المعاهدات الدولية التى عقدتها دولة البلغار، والتى توجب أن تُحترم حقوق الأقليات الدينية والسياسية، هذا إضافةً إلى أن هذه المعاهدات قد نصت على حق دولة تركيا فى أن تتدخل فيما يخص الأقلية التركية لدى الدولة البلغارية، ليس لأسباب دينية وتاريخية فحسب، ولكن أيضًا لأسباب سياسية وقانونية. وقد ورد هذا فى معاهدة برلين عام 1878، وفى بروتوكول إستانبول عام 1909، وفى معاهدة 29 من سبتمبر سنة 1919، وفى معاهدة الصداقة التركية ـ البلغارية عام 1925، وفى معاهدة الزراعيين عام 1947، وكذا وثيقة حقوق الإنسان 1945 - 1975، بل واتفاقية الهجرة بين تركيا وبلغاريا عام 1968[3]. وهكذا نجد فى سلسلة اضطهاد الأقلية المسلمة وضوح تجاهل النظام الحاكم البلغارى

---

(1) محمد حرب، مرجع سابق، ص 389.

(2) Ibid, p. 36.

(3) Ibid, p. 31.

للقوانين الدولية، وذلك للتخلص تمامًا من الأتراك بعد أن ثبت أن أسلوب التهجير قد فشل فى تنفيذ مخططاتهم، فلم يتمكنوا من توصيل عدد الأتراك إلى الصفر فى بلغاريا. وإزاء ذلك تصاعدت أصوات رجال السياسة والإعلام تطالب بعودة الأقلية التركية بالكامل إلى وطنها الأم بدعوى أن الهجرات التركية كانت تتجه دائمًا صوب تركيا فى كل الظروف، ولم تتجه ـ مثل كثير من هجرات الشعوب ـ إلى العالم الجديد فى أمريكا أو أستراليا، هذا إضافةً إلى أن أتراك بلغاريا كانوا دائمًا وأبدًا لا يستنكرون أن يقال عنهم إنهم جزء من شعوب الأناضول.

رد فعل حكومة أنقرة

تحركت الأوساط الشعبية والرسمية فى تركيا لمواجهة مؤامرة بلغرة الأتراك بالقوة؛ ففى 7 من يناير عام 1985، أُبلغ مستر «يلمظ» ـ وزير الدولة التركية ـ بالإجراءات التعسفية السابقة، فأعلن استعداده لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف تعدى حكومة البلغار، وطالب الأقلية التركية بالتزام الهدوء أطول فترة ممكنة.

وفى 15 من يناير فى نفس العام، أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية التركية أن المشكلة المطروحة ما زالت تحظى بتأييد الدولة، وأن الجهود اللازمة قد اتخذت بالفعل لحل مشكلة الأتراك الذين وصل عددهم فى بلغاريا إلى حوالى مليون ومائة ألف تركى. وبعث الرئيس «كنعان إيقرين» برسالة شخصية إلى الرئيس البلغارى «تيودور جيكوف»، ولم تتوقف

الصحافة التركية عن نشر بيانات وتصريحات فى هذا الشأن، وفضحت جريدة «ملت» التركية ما ترتكبه السلطات البلغارية، وأعلنت أن الحكومة التركية تحرص على حل المشكلة مع الحفاظ على العلاقات الرسمية البلغارية. وفى 14 من فبراير عام 1985، أعلن رئيس الوزراء التركى «تورجوت أوزال» إثر اجتماع له مع رئيس الجمهورية، بأنه لن يتأخر عن فتح أبواب تركيا لاستقبال أشقاء الدم فى بلغاريا. وفى 20 من فبراير، أعلن المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة أنه قد تمت مناقشة وضع الأشقاء فى الدم فى جلسة سرية انتهت بضرورة إجراء مفاوضات على أعلى مستوى مع الجانب البلغارى، وأن ذلك لا يعد تدخلًا فى شئون بلغاريا بأى حال. ثم صدر بيان حكومى تركى فيما يتعلق بالاهتمام بأتراك بلغاريا ورعايتهم، وفيما يتعلق بما نُشر من تقارير الوكالات الرسمية العالمية للأنباء التى تفيد أنه فى الشهور الأخيرة اتُّخذت إجراءات عنيفة تكاد تصل لحد القتل الجماعى بما يشكل عدوانًا لا يمكن التغاضى عنه[1]، وطالب حكومة بلغاريا بالرد رسميًّا على هذه الاتهامات الموثقة.. ولكن جاءت الردود البلغارية تتسم بالبرود واللامبالاة، حتى لقد وجهت لتركيا اتهامًا بأنها تتدخل فى شئونها الخاصة، ورفضت طلبها الخاص بهجرة الأتراك البلغار إليها، وبدا واضحًا أن الحكومة البلغارية مصرّة على السير فى بلغرة الأتراك والقضاء عليهم حتى النهاية، مما اضطر الرئيس التركى إلى التصريح فى مقر الجمعية التركية ـ الأمريكية بواشنطن بأنه ما لم يتوقف

(1) Ibid. p. 31.

التعنت البلغارى، فسوف ينظم حملة عالمية للتشهير بأسلوب حكمهم وتأليب العالم الحر عليهم لانتهاكهم مبادئ حقوق الإنسان. وعمت المظاهرات الشعبية والطلابية كل أنحاء تركيا صائحةً: «الجيش إلى صوفيا»، وقام 300 طالب من جامعات إستانبول بالإضراب عن الطعام دفعًا للحكومة التركية إلى إنقاذ مسلمى بلغاريا. وفى الجانب الآخر، قبضت السلطات البلغارية على مجموعة من البلغاريين تظاهروا احتجاجًا على أعمال حكومتهم أمام السفارة الفرنسية، كما أعلنت حكومة باكستان مشاركتها تركيا قلقها من أجل مسلمى بلغاريا.

وفى أوروبا، أدان «جيتسا أدينولفى» ـ وكيل الأمين العام للمجلس الأوروبى ـ فى مؤتمر صحفى له فى باريس، الظلم البلغارى للأتراك المسلمين، كما صرح «جو كلارك» وزير خارجية كندا باستيائه من تصرفات بلغاريا الشيوعية[1]. وحقيقة الأمر أنه لم يتوقف اضطهاد الأتراك فى بلغاريا حتى بعد أن انهارت النظم الشمولية الشيوعية والدكتاتورية فى العالم.. وإذا كانت هناك أصوات من الغرب من الذين يرفعون شعارات حقوق الإنسان والرحمة والإنسانية، إلا أن ما يحدث لا تنهيه تلك الشعارات، كما أن تهجير المسلمين البلغار إلى تركيا لا يعتبر حلًّا قانونيًّا، لأن القانون الدولى يضع بنودًا خاصة بأوضاع الأقليات العرقية والدينية بما يكفل لها حقوق المواطنة ويحميها من تعنت الأغلبية، ولا توجد دولة ـ سواء فى الشرق أو الغرب ـ لا يتعايش فيها أكثر من

---

(1) محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان، مرجع سابق، ص 192.

أقلية سكانية، سواء كانت دينية أو عرقية أو عنصرية.. كما أنه بعد سقوط الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى وانهيار توابعها فى أوروبا الشرقية، لم يتوقف اضطهاد الحكام الجدد للمسلمين، وإن خفتت الأصوات الأوروبية التى سبق أن احتجت على الحكم الشيوعى ونددت بسياساته المجحفة بالأقليات، الأمر الذى يؤكد أن الاتجاهات الإنسانية السالف بيانها كانت لها أسبابها السياسية المختلفة، أما الآن فقد تدخلت عوامل أخرى تدفع الأوروبيين للتغاضى عن هول ما يعانيه المسلمون من حكامهم المسيحيين.

المسلمون فى البوسنة والهرسك تحت الحكم المسيحى

بعد انسحاب الأتراك من البوسنة والهرسك بعد حكم استمر أربعة قرون، انضمت المنطقة إلى إمبراطورية النمسا، حيث بدأ القهر النمساوى للمسلمين، وانصرفت الجهود إلى تهجير الأتراك، وبدأ الدور الفعلى لعداء الرأى العام الأوروبى للدولة العثمانية والأتراك والمسلمين فى الولايات البلقانية.

ولما كانت معاهدة 1878 قد نصت على بقاء ولاية البوسنة تحت الحاكمية العثمانية على أن تحتلها وتديرها النمسا، فمعنى هذه المادة خروج ولاية البوسنة من الإمبراطورية العثمانية. ولكن فى عام 1908م، أعلن «فرنسوا الأول» إمبراطور النمسا بيانًا بضم البوسنة والهرسك إلى بلاده فى نفس اليوم الذى أعلن فيه «فرديناند» أمير بلغاريا ووالى ولاية الروملى

نفسه ملكًا على بلغاريا، مُلَقِّبًا نفسه بقيصر البلغار. وإزاء التعنت النمساوى فى حكم المسلمين، قام أحد البوسنيين ـ «على فهمى جابيح» ـ بالاحتجاج على حكومة النمسا، وانضم إليه الصرب الأرثوذكس الذين رأوا فى النفوذ النمساوى عرقلة لطموحاتهم فى إنشاء صربيا الكبرى التى تضم الصرب والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وكانت النمسا لا تزال تنظر إلى الصرب كإحدى ولايات الإمبراطورية النمساوية. وتمكن المسلمون من الحصول على بعض الامتيازات الدينية فى 15 من أبريل عام 1909. وبعد الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من هزيمة وتفسخ الإمبراطورية النمساوية التى قامت من خلالها دولة يوغسلافيا وجمعت بين أكثر من قومية عرقية دينية، أصبحت دولة مركبة من الصرب والكروات والبوشناق.. ولما كانت هذه القوميات قد عاصرت على مدى تاريخها الطويل نظمًا سياسية مختلفة للدولة العثمانية ثم النمسا والمجر، ومن قبلها الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية، فقد انتشرت تبعًا لذلك فى هذه المناطق عادات وتقاليد متباينة، فضلًا عن الاختلافات الدينية، فكان الصرب من الأرثوذكس والكروات كاثوليك، والبوشناق مسلمين.. حتى قامت دولة يوغسلافيا (ومعناها اللفظى: السلاف الجنوبيون).

ومضت سياسة الدولة الجديدة فى نفس اتجاه دولة بلغاريا ورومانيا فى اضطهاد المسلمين واتخاذ التهجير أسلوبًا للتخلص منهم.

كما اضطرت الدولة الجديدة (يوغسلافيا) لتهدئة القوميات المختلفة بتقسيم الدولة إلى أقليات ذات نوع من الحكم المحلى، فتكونت جمهوريات فيدرالية للبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، والصرب، وسلوفينيا، ومقدونيا.

واستطاع المسلمون فى ذلك المناخ تأسيس حزب إسلامى يوغسلافى عام 1919 برئاسة الدكتور «محمد سباهو» الذى تولى رئاسة الحكومة اليوغسلافية فترة زمنية ما بين الحربيْن العالميتيْن، وكادت أحوال المسلمين تستقر، حتى تم تتويج «ألكسندر الأول» عام 1931 ملكًا على الصرب الكروات، فشرع فى اضطهاد المسلمين حتى انتهى الأمر باغتياله فى مارسيليا بفرنسا. وجاء خلفه «بطرس الثانى» الذى كان صغير السن تحت الوصاية. وانشغلت الدولة بالصراع مع بلغاريا التى تساندها ألمانيا، فسعت للتقارب مع حكومة تركيا، وتم عقد معاهدة بشأن تهجير مسلمى يوغسلافيا نظير تعويضات مالية رغم احتجاج هؤلاء المسلمين على مبدإ مغادرتهم بلادهم؛ ولذلك انتهزت السلطات اليوغسلافية حادث مقتل محافظ سابق يدعى «يوشكويو سكوفيتش» على مقربة من مدينة كولاشين فاتهمت المسلمين بقتله، وأقامت مذبحة رهيبة، حيث قُتل أكثر من 600 مسلم[1] من النساء والأطفال، وهرب بقية الأهالى من المسلمين من قريتى شاهوفيتش وبافيتو بوليه (عددهم 120 أسرة، و400 شخص من دون

(1) محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح حتى الكارثة، مرجع سابق، ص 77.

أسرة). ووضعت الحكومة خطة لتهجير أعداد ضخمة من المسلمين، إلا أن اشتعال الحرب العالمية الثانية حال دون تنفيذ المخطط الإجرامى. وقد انتهز الأرثوذكس ظروف الحرب للتنكيل بالمسلمين، بل إنهم مع نهاية الحرب ـ وتحت شعار الإصلاح الزراعى ـ صادروا جميع أراضى المسلمين وأعطوها للفلاحين الأرثوذكس[1]، كما قضى المسيحيون على المدارس والكتاتيب، وقاموا بهدم الكثير من المساجد وإقامة منشآت كمسارح ونواد للخيل فى أماكنها، حتى مقر البرلمان اليوغسلافى نفسه كان مسجد "بثار" الذى كان أجمل مسجد فى بلجراد، وفندق بالاس كذلك بُنى على أنقاض مسجد[2]، وهَلُمَّ جَرًّا.. والمسجد الوحيد الذى نجا من التحطيم بقى لأنه كان أول مسجد بُنى فى بلجراد، فأعطته الدولة لهيئة الآثار. ومن المعروف أن بلجراد فى القرن السابع عشر كانت مدينة إسلامية زاهرة، وعندما زارها الرحالة التركى «أوليا شلبى» سنة 1600، كان عدد سكانها مائة ألف نسمة، ثلاثة أرباعهم من المسلمين[3]، وكان بالمدينة 270 مسجدًا، و8 مدارس ثانوية إسلامية، و17 تكية، والعديد من الكتاتيب القرآنية.

ويشكل المسلمون فى يوغسلافيا أكبر جماعة إسلامية فى أوروبا على وجه الإطلاق. والمسلمون فى البوسنة يبلغون 45% من مجموع السكان،

(1) محمد حرب، المرجع السابق، ص 76.
(2) المرجع السابق، ص 76.
(3) المرجع السابق، ص 75.

وتعتبر بوسنة سراى أوكا ـ التى يطلق عليها الغرب سرايفو ـ عاصمة الإسلام فى يوغسلافيا، وتضم مجلس العلماء المسلمين فى يوغسلافيا ومقر جماعة إسلامية هامة، ويوجد بها حوالى 90 مسجدًا. وقد بلغ عدد المسلمين فى يوغسلافيا عام 1980: 4.5 مليون نسمة[1].

سيطرة الشيوعيين على الحكم واستمرار معاناة المسلمين

لم تكن منطقة يوغسلافيا ذات نشاط شيوعى بين الحربيْن العالميتيْن، وقد خلت تمامًا من الشيوعيين رغم جهود «ستالين» فى تكريس الإحساس بالدور السوفييتى فى حماية بلجراد من الألمان، حتى نجح فى إيصال «جوزيف بروز تيتو» إلى حكم يوغسلافيا كبداية للنظام الشيوعى فى البلاد[2]، وبدأ حكمه باضطهاد المسلمين، على حين حظى الكروات بتأييد «هتلر» حاكم ألمانيا آنَ ذاكَ، وقامت دولتهم فى حمايته بين عامى 1941 و1944. ومرة أخرى عادت الدولة الشيوعية الروسية فى اللعب بالورقة الرابحة والتدخل فى منطقة البلقان عن طريق عملائها التقليديين من الصرب، ولا سيما أن الكروات كانوا منضمين لألمانيا. وقد أثارت أعمال «هتلر» الانتقامية من اليهود بمشاركة الكروات، أن اندفع هؤلاء إلى تدعيم الصرب ضد الكروات، وافتعل اليهود العديد من المذابح لإثارة الرأى العام تذكيةً لجهودهم فى إنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين. هذا، وقد

---

(1) محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان، ص 215.
(2) محمد حرب، المرجع السابق، ص 219.

استغل الشيوعيون العداء بين الصرب والكروات والتنافس بين كنيستيْهما لكى يبسطوا السيطرة الشيوعية، كما تقرب كلٌّ من الفريقيْن المتنافسيْن نحو المسلمين فى البوسنة والهرسك لاستقطابهم إلى جانبه، وتفاوتت نسبة عداوة الفريقيْن للمسلمين، فكان الصرب أكثر عداوة من الكروات؛ نظرًا لأن الكروات كانوا يتبعون الإمبراطورية النمساوية منذ فترة طويلة، بعكس الصرب الذين رزحوا قرونًا طويلة تحت حكم الدولة العثمانية، وذلك ما أوغر صدورهم ضد مسلمى البوسنة. وقد أدى التصادم بين الكروات والصرب إلى إنهاء تفوقهما العددى كحزب واحد فى مواجهة المسلمين عندما تعذر استقطابهم لأىٍّ من الطرفين، فاضطروا إلى الاعتراف بالقومية البوسنية المسلمة.

وأصبح المسلمون بذلك أكثرية، فشكّلوا عام 1967: 42% من عدد السكان. وقد حصل المسلمون على رئاسة المجلس الفيدرالى، كما أصبح لهم ـ رغم العقبات ـ 56 مدرسة ابتدائية و5 مدارس ثانوية و7 مدارس لتدريب المعلمين، وانتشرت المساجد فى جميع القرى البوسنية، وفى سراييفو وحدها كان هناك أكثر من 70 مسجدًا. ولأن الحكومة الشيوعية كانت تعادى جميع الأديان، إلا أن الحماية النمساوية على الكروات كانت تخفف من ضغط الشيوعية عليهم، وكذلك الحماية التقليدية لبريطانيا على الصرب حمتهم من اضطهاد الحكم الشيوعى. وتعرَّض البوسنيون فقط للضغوط الشيوعية المختلفة لابتعاد الدول الإسلامية عن مؤازرتهم؛ فقد

حفلت تلك الحقبة بضغوط دولية واستعمارية على الدول العربية، بل مما يؤسَف له أنْ سارت الدول العربية بعيدًا عن مضمون الدولة الإسلامية وانساقت وراء المخططات الأوروبية والصهيونية، وأصبح التوجه الإسلامى نوعًا من الرجعية والتأخر، فيما حظيت العنصرية الصهيونية بتأييد العالم، واتهموا مخالفيهم بالعداء للسامية. ولم يتورع الرئيس «تيتو» مع ذلك عن التقرب من بعض الدول العربية والإسلامية وإقامة علاقات صداقة مع حكامها. ويذكر المؤرخ «محمد حرب» أنه أثناء وجود الرئيس المصرى «جمال عبد الناصر» لحضور أحد المؤتمرات فى بلجراد بشأن عدم الانحياز وغيره من الشعارات السياسية، وقف «تيتو» ودعا المجتمِعِين إلى الوقوف حدادًا على مقتل متهم شيوعى مصرى فى أحد السجون المصرية، الأمر الذى دفع الرئيس المصرى إلى إعلان جهله بهذا الأمر، واستنكر مبدأ استخدام العنف مع الشيوعيين فى مصر، دون أن يحاول أن يسأل بدوره عن هول المذابح التى تقع على المسلمين فى البوسنة تحت حكم الرئيس «تيتو»![1]

كما اتجه الحكم الشيوعى إلى بَلْشَفَة المسلمين بالاضطهاد الثقافى، وذلك بمنع الدين الإسلامى من أن يدرَّس فى المدارس، وتشويه الكتب الدينية بكتابات ذات مفهوم ماركسى، إضافةً إلى الاضطهاد والتعذيب الجسدى فى السجون المظلمة[2].

(1) محمد حرب، المسلمون فى آسيا الوسطى والبلقان، المرجع السابق، ص 215.
(2) المرجع السابق، ص 218.

وهكذا لم يجد الشباب المسلم مخرجًا فى يوغسلافيا، فإما أن يجارى التيار ويعتنق الكاثوليكية أو الأرثوذكسية، أو يتجه إلى الشيوعية! ويدفعنا كل هذا إلى تأمل حكم المسلمين العثمانى السابق فى البلقان، وكيف كان المجتمع الإسلامى يأخذ بالمبادئ الرئيسية لعقيدته فى حماية حق ممارسة العقيدة الدينية واحترام الاتفاقيات والعهود الدولية.

أما بشأن الممارسات العدائية للحكم الشيوعى فى مجالات التعليم والثقافة ومصادرة الكتب التركية، فقد استندوا إلى أن الرأسماليين ينشرون الدعاية الرأسمالية فى كتب الحساب والرياضيات. وكما حدث فى بلغاريا، فقد تعرضت المدارس والمساجد للنهب، وعندما حدث زلزال عام 1966 فى يوغسلافيا، لم تسمح السلطات بترميم المساجد التى تهدمت. وفى عام 1972، أعادت الحكومة للمسلمين بعض مساجدهم ومدارسهم، كمدرسة الأمير «خورشيد» التى أنشئت فى بوسنة سراى منذ 450 عامًا، ويدرس بها 300 طالب العلوم الدينية. واعترفت كذلك الدولة - إزاء الصراعات المتواصلة بين الكروات والصرب - بالمسلمين كقومية خاصة، وإن لم تسمح لهم - رغم ذلك - بأى إنشاءات عمرانية جديدة[1].

وقد يثور تساؤل عما إذا كانت الدولة تنظر إلى المواطنين البوسنيين

(1) محمد حرب، البوسنة من الفتح..، ص 81.

كأتراك مسلمين أم كسلاف اعتنقوا الدين الإسلامى وتزاوجوا مع الأتراك؟ فإن حسم هذه النقطة يوضح أهمية التعامل السلافى - والأوروبى بصفة عامة - نحو مشكلة مسلمى البوسنة والهرسك، فإمكانية السيطرة على العناصر العرقية المختلفة من الممكن أن تتم إذا ازدادت قوة إحداها، أما السيطرة على المعتنَق الدينى - خاصة الإسلام - فصعب تحقيقه. ويمكن القول بأن الصراع ضد البوسنة ليس صراعًا مضادًا لجنس أو قومية، إنما هو صراع دينى بكل أبعاده[1].

وفى إحصائية عام 1971، كانت أعداد المسلمين فى جمهورية يوغسلافيا كالآتى:

الجمهورية	عدد المسلمين	نسبتهم المئوية
البوسنة والهرسك	1.451.000	%41.5
ولاية قوصوه	1.010.000	%80
مقدونيا	418.000	%25
صربيا	300.000	%6
كرواتيا	124.000	%3
الجبل الأسود	119.000	%22

(1) صحيفة الأهرام، الجمعة 15 من أبريل عام 1994، مقال «أسطورة بارزة» لأحمد بهجت، ص 2.

كما نعرض أيضًا في ما يلي جدولًا بتزايد أعداد مسلمي البوسنة:

سنة 1931	1953	1971	الزيادة%
البوشناق 1.011.000	1117000	223000	400%[1]

(1) محمد حرب، البوسنة من الفتح حتى الكارثة، ص 80.

المراجـــع

أولًا: المراجع العربية

1- إبراهيم رزقانة: الجغرافيا الإقليمية للعالم الإسلامى، تركيا: دار المشرق العربى.

2- أحمد عبد الرحيم مصطفى: فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، 1402هـ / 1982م.

3- إرنست أرامزور: ثورة تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمه صالح العلى، وقدم له وراجعه نقولا زيادة، مكتبة الحياة، بيروت 1906م.

4- أميرة كامل الخربوطلى: الدور السياسى للعسكريين فى تركيا، رسالة ماجستير، إشراف د. فتح الله الخطيب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1972.

5- بول كولز: العثمانيون فى أوروبا، تعريب عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

6- بيير رينو: مستقبل الشرق الأوسط، المكتب التجارى للطباعة.

7- جلال يحيى: تاريخ العالم العربى الحديث، منشأة المعارف، الإسكندرية.

8- جلال يحيى: معالم التاريخ الحديث.

9- جلال يحيى: أوروبا المعاصرة، دار الكتب الجامعية، 1974.

10- جلال يحيى: التاريخ الأوروبى الحديث والمعاصر، المكتب الجامعى الحديث، 1983.

11- جلال يحيى ونصر مهنا: مشكلة قبرص، دار المعارف، 1981.

12- جمال حمدان: العالم الإسلامى المعاصر، عالم الكتب.

13- جرانت ووتمبرلى: أوروبا فى القرن التاسع عشر والعشرين 1789 - 1950، ترجمة جمال فهمى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب 1979م.

14- حسين لبيب: تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة الهلال، القاهرة 1931م.

15- ساطع الحصرى: البلاد العربية والدولة العثمانية، جامعة الدول العربية، بيروت 1965م.

16- عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1978م.

17- على حسنى الخربوطلى: أضواء جديدة على تاريخ العالم الإسلامى، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة 1978م.

18- على ماهر: القانون الدولى، مطبعة الاتحاد 1345هـ / 1934م.

19- عمر طوسون «الأمير»: الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853 -1855م.

20- فاضل حسين: محاضرات عن معاهدة لوزان، معهد الدراسات العربية.

21- قدرى قلعجى: مدحت باشا أبو الدساتير وخالع السلاطين، دار العلم للملايين.

22- لطيفة محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.

23- لوردوديق دقونياسون: أناضوليا إصلاحات، سوريا مسألة، ترجمة راغب رفقى، ناشرى اعتماد كتخانة.

24- محمد فؤاد كوبريلى: قيام الدولة العثمانية، سلسلة الألف كتاب الثانى (119)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993م.

25- محمد رفعت ومحمد حسن حسونة: معالم التاريخ من العصور الوسطى، مطبعة مصر، القاهرة، ج 1.

26- موفق بن المرجه: صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر بالكويت، 1984م، ط 1.

27- محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح حتى الكارثة، المركز المصرى للدراسات العثمانية والبحوث التركية، 1993م.

28- محمد حرب: المسلمون فى آسيا الوسطى ودول البلقان، المركز العربى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، 1993م.

29- محمد حرب: المسلمون المفترى عليهم، مجلة العربى الكويتية، العدد 244.

30- محمد صفوت: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الأوروبية إزاءه.

31- محمد غنيم: لب التاريخ، القاهرة 1307هـ.

32- محمد كمال الدسوقى: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة والنشر، القاهرة 1976م.

33- محمد محمود السروجى: مصر والمسألة الشرقية، مطبعة المصرى، 1966.

34- محمود ثابت الشاذلى: دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1922 -1923، مكتبة القاهرة.

35- نجيب صالح: تاريخ العرب السياسى 1856 -1956م، دار اقرأ، 1985م.

36- هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوروبى الحديث من النهضة الأوروبية حتى الثورة الفرنسية، دار المعارف.

ثانيًا: المذكرات

- مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، إعداد محمد حرب، كتاب الهلال، العدد 84.

- مذكرات السفير الأمريكي بالأستانة، مستر هنري فرغنتو، تعريب فـؤاد صروف، مطبعة المقطم، 1923م.

ثالثًا: الدوريات

- جريدة الوفد، ربيع الأول، 1415هـ - 1994م.
- جريدة الأهرام، 15 أبريل 1994م.

رابعًا: المراجع الأجنبية

1- Mindelstion; le sort de 1' empire Ottoman payot- paris, 1914.

2- Bilal N. Simsa; the turks of Bulgaria, 1878-1885. London 1984.

3- Driault Edward; La Question d' orient, 7 ed; Filese Algan 1914.

4- Prelage general Deberney; La marche sur paris; payot. Paris 1929.

5- Colonel Lamouche; Histoire de La nouvelle Turquie. Paris.

6- Livre jaune; Affaires Balkaniques 1912.

7- Lieutenant colonel Malterne; L' Armee jeuces Turkues; Revues de sciences politiques 1914.

الوثائق غير المنشورة

Documents Diplomotiques Francaises conterence et protocole de Lausane de Lausane 1922-1923.